الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE Abdelhamid Ibn Badis MOSTAGANEM

## جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم : إدارة محلية**

**مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر**

# دور المجتمع المدني في تحقيق مجال التنمية المستدامة

**الشعبة: العلوم السياسية** **التخصص: إدارة محلية**


من إعداد الطالب(ة):

- بلقاسم حيزية

تحت إشراف الأستاذ(ة):

د/ عباسي عبد القادر


## أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| الأستاذ: | بوغازي عبد القادر | رئيسا |
| الأستاذ: | عباسي عبد القادر | مشرفا |
| الأستاذ : | فراحي محمد | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2020/2019**

**نوقشت يوم 2020/08/16**

# شكـر و عرفان

الحمد لله كثيرا الذي يجلو عن القلب العمى وسبحانه بعدد خلقه، وما كفى سوى البشر وجميع ما في الكون يرى ثم تعالى بعث فينا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا خير من أحب واصطفى و بعد:الشكر الأول و الأخير لله عز و جل الذي لولا فضله لما وفقنا في هذا العمل .

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر لأستاذ المشرف " " الذي لم يبخل بإرشاداته ونصائحه التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا البحث، دون أن ننسى جميع الأساتذة الذين تتلمذت على يدهم ،كما أشكر جميع طلاب .....،دون أن أغفل عن شكر لجنة المناقشة لتقبلهم مذكرتي و لكل أساتذة كلية .....

# إهــداء

إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة بعد قوله تعالى:"واعبدوا الله و لا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا"(النساء:36)

أهدي هذا العمل المتواضع الى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا و تعبا على تعليمي و على إعانتي في إتمام هذا العمل، وإلى أفراد أسرتي، سندي في الدنيا و إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء ،وإلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة.

# خطة البحث

**مقدمة**

**الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة**

**المبحث الأول : مضامين المجتمع المدني**

**المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني**

**المطلب الثاني : التطور التاريخي للمجتمع المدني**

**المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة**

**المطلب الثاني : التطور التاريخي للتنتمية المستدامة**

**المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة**

**خلاصة :**

**الفصل الثاني : دور منظومة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة**

**المبحث الأول : دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي و الاجتماعي**

**المطلب الأول : دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي**

**المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي**

المطلب الثاني : العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص

المطلب الأول : الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثاني : القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثالث : التشابك بين المجتمع المدني و الدولة و القطاع الخاص .

خلاصة :

الفصل الثالث : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني و التنمية المستدامة

المطلب الأول : واقع المجتمع المدني

المطلب الثاني : اليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة

# مقدمة

شهدت العقود الأخيرة احياء مفاهيم عديدة تبلورت وشاعت وانتشرت في اطار ما يعرفه العالم من تغييرات في المفاهيم السائدة، ومن أهمها مفهوم "المجتمع المدني" كمؤشر له مقارباته و نظرياته التي تؤكد على حيويته وأهميته البالغة،من خلال ما يوفره من وسائل يتسنى في اطارها تصنيفه ضمن المؤشرات الفاعلة خاصة في المجال التنموي.

فقد برهنت التطورات المعاصرة على اهميته كآلية لتحقيق التنمية، في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك امكانية مشاركة الدولة والقطاع الخاص في اقرار السياسات العامة ومن ثم بناء فلسفة الحكم الراشد التي التي تشكل الأداة الأساسية المستخدمة في ترقية المجتمعات وتنميتها، وبهذا يمكن اعتبار المجتمع المدني من الركائز الاساسية لتحقيق التقدم و الازدهار وتفعيل التنمية الحقيقة،خاصة في ظل عدم قدرة الدولة على سد احتياجات المجتمع،اضافة الى المشاكل التي يعاني منها الفرد.

مقابل ذلك،عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي لاسيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة،كنقص المياه وتلوث المصائر البيئية، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو، وارتفاع درجة حرارة الأرض التي أصبحت مهددة بالغرق لو ذاب الغطاء الجليدي للقطب الشمالي. وجسد هذا في انتشار الفقر و المجاعات وانتشار البطالة والأمراض. هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع، حول مدى قدرة الأرض على التحمل ومدى استمرار الانسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، وكان الجواب في "التنمية المستدامة" التي يرى الكثيرون انها الحل.

افرز هذا النشغال عن سعي الجميع و تعاونهم لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقو على تسميته بالتنمية المستدامة و التي ترادف مفهوم "المحافظة على البيئة و الأمن البشري" حتى أصبحت قضايا الأمن البشري و البيئة والتنمية المستدامة من أهم القضايا التي

تشغل العام، حيث اقيمت لها مؤتمرات وندوات وملتقيات علمية، ولم تقتصر هذه التجمعات فقط على الجهات الرسمية و الحكومية بل تعدت الى الكثير من المؤسسات و التنظيمات الحزبية و المهنية، ومختلف تنظيمات المجتمع المدني بمختلف نشاطاتها، اذ تساهم بعدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وايكولوجية عن طريق رسم خطط اصلاحية وتغييرية حاضرا و مستقبلا،لانه اساس التنمية و لايمكن تصور اية تنمية بدون مشاركة المجتمع المدني الذي يساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الانسان من أجل خدمة الانسان نفسه، ماديا و نفسيا.

فدراسة المجتع المدني تدفع الى مناقشة دوره وامكانياته للتأثير والتفاعل، وأيضا محاولة التعرف على دور واسهامات منظماته التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

والجزائر باعتبارها جزءا من هذا العالم، ونتيجة لتاريخ تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فقد عرفت نموا واضحا لمنظمات المجتمع المدني من الوجهة البنائية والوظيفية.

وكما هو المعروف ان الحكومات في العالم العربي هي التي تتحمل مسؤولية تسيير الدولة و العمل على تحقيق رفاهية المجتمع البشري و تنميته على جميع المستويات و الأصعدة، فان هذه الحكومات ومنها الجزائرية مازالت تتخبط في الكثير من المشاكل العويصة والأزمات الخانقة على جميع المستويات و الأصعدة، اذ لا يمكنها وحدها ان تساهم في بناء مجتمع نام و متطور ومتقدم، ولاسيما اذا كانت مواردها الطبيعية ضعيفة و امكانياتها المادية والمالية هزيلة ومحدودة، أو تملك على العكس من ذلك موارد متوفرة وأرصدة بنكية كثيرة،وعلى الرغم من ذلك نجدها تفتقد الى تقنيات التخطيط الجيد و الحكم، وينعدم فيها البحث العلمي، وتفتقر الى ا آليات التكنولوجيا، كما لا تشغل المعرفة العلمية تشغيلا وظيفيا يؤهلها لتحريك دواليب الاقتصاد وتفعيل بنى الدولة الانتاجية.

ومن هنا نسجل مدى أهمية حضور دور المجتمع المدني في الجزائر بصفة خاصة والعالم العربي بصفة عامة الى جانب عمل الحكومة عن طريق التدخل والمساعدة

واقتراح المشاريع والحلول الصائبة والخطط الناجعة للخروج من الأزمات والمشاكل ومن آفة التخلف.

***أهمية الدراسة:***

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة و دور المجتمع المدني في مثل هذا النوع من التنمية على اهتمام العالم كله، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، فتتضح أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة، و التي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداءا من مؤتمر "استو كهو لم" حول "التنمية البشرية " عام **1972**، مرورا بقمة الأرض في "ري ودي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة و التنمية عام **1992**، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن **147** دولة و حكومة اضافة الى منظمات المجتمع المدني، في سبتمبر **2000**، بالتوقيع على " اعلان الألفية"، وأكدو مجددا دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، وصولا الى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في جنوب افريقيا صيف عام **2002.**

فلم يعد تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة ترفا فكريا، بل هو مطلب أساسي لتحقيق العدالة والانصاف، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص وتفعيلها لاداء وظائفها، كما يتطلب اشراكهما (المجتمع المدني و القطاع الخاص) في صنع القرارات التنموية والسياسات العامة، وذلك من خلال فسح المجال أمامهما للتعاون مع المؤسسات الحكومية، الأمر الذي سيخفف العبء عن الدولة.

***أهداف الدراسة:***

مع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني، وفي اطار الحيوية (العلمية والعملية) التي يكتسبها هذا المفهوم من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال التنموي،تهدف هذه الدراسة الى رصد وابراز مدى فعاليته في التنمية المستدامة سواء في

المجال الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي، وحصر المشاكل التي يمكن ان تواجهه في أدائه لوظائفه، وكيفية تجاوزها.

**مبررات اختيار الموضوع:**

***1-المبررات الذاتية:***

الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، نظرا لجدة الموضوع و حيويته البحثية، بحيث يعطي افاقا واسعة للباحث، ويمنحه المزيد من زوايا الرؤية و التحليل.

**2-المبررات الموضوعية:**

-هناك العديد من القضايا لا تزال غائبة عن أجندة البحوث الوطنية مثل دور المجتمع المدني في دعم التضامن الاجتماعي ودوره في عملية التنمية، لا تزال بحاجة الى دراسة.

-لا يزال موضع المجتمع المدني في الجزائر أسير بعض الروى النظرية والتصورات الأيديولوجية الضيقة، فما يزال الكثير من الباحثين يتخوفون من تناول هذا الموضوع بسبب المعطيات البحثية التي يعتبرونها غير كافية بالقدر الذي يمكنهم من التعمق في دراسة هذا الموضوع.

-تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة اشراك أطراف أخرى فاعلة بخلاف الدولة (المجتمع المدني، القطاع الخاص) في عملية التنمية المستدامة، وظهور ما يعرف بالحوكمة ودورها الفعال .

**إشكالية الدراسة:**

هناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، اذ أن تطور المجتمع المدني أدى الى تدخله في ميادين عديدة منها التنمية المستدامة، وتطور مفهوم التنمية المستدامةأدى الى بروز دور آخر للمجتمع المدني، وبالتالي السؤال المطروح هو:

**ما هو دور المجتمع المدني في تحقيق مجال التنمية المستدامة ؟**

بناءا على ذلك فان إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

- كيف يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص؟
- ماهو دور المجتمع المدني في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة؟

**فرضيات الدراسة:**

من خلال طرح الاشكالية و عرض الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الوصول الى تنمية مستدامة فعالة يكمن في فسح المجال المجال أمام المجتمع المدني من قبل الدولة.
- استقلالية المجتمع المدني عن الدولة تسمح له بأداء دور فاعل وأساسي في تحقيق التنمية المستدامة.
- تحقيق تنمية مستدامة يكمن في تفعيل ما يسمة بآليات الحو كمة.

**المناهج والمداخل المستعملة:**

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج والمداخل، وقد تم الاستعانة بالمناهج التالية:

**المنهج التاريخي:** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات.

والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول ان يصل الى ايجاد القوانين التي تحكمت في ذلك. والمقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة، بالاضافة الى تتبع مسار نشأة المجتمع المدني في الجزائر، واستعادة الوضع الذي ولدت وتطورت فيه.

**منهج تحليل الجماعة:** يستند هذا المنهج الى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة، بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح و تشخيص وتفسير الظواهر. وتتنوع هذه الجماعات فمنها جماعات تقليدية او جماعات المصالح والأفكار والهدف الواحد، وتثير دراسة الجماعات العديد من المقولات، فالى جانب أساس تكوين هذه الجماعات تبرز أهمية الطابع الرسمي او غير الرسمي للجماعة، قدرة الجماعة على التماسك والتكيف و الاستمرار، نشاط الجماعة وتقنياتها وأدواتها الحركية، تأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الأخرى وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة.

ويفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على التماسك والتكيف والاستمرار، نشاط الجماعة وتقنياتها وأدواتها الحركية، مساندتها أو معارضتها للنظام، تأثيرها ودورها، تأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الاخرى وعلى النظام السياسي والاجتماعي عامة.

**منهج دراسة الحالة:** ويقوم هذا المنهج اختيار حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، قد تكون وحدة ادارية او اجتماعية او جماعة واحدة من الأشخاص وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض يتناول كافة المتغيرات، والغرض من هذا المنهج هو استعماله عند دراسة حالة جمعية من جمعيات المجتمع المدني في الجزائر، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أما فينا يخص المداخل فقد تم الاستعانة بما يلي:

**مدخل تحليل النظم:** يقصد بتحليل النظم، تجزئة النظام الى مكوناته الأساسية حتى يمكن فحص و تحليل كل قطاع رئيسي من هذه المكونات بغرض تقديم تصور واقعي وحقيقي لقطاع معين من النظام او للنظام ككل،كما ينظر هذا المدخل للنظام على أنه مصدر القرارات، واتخاذ القرار هي الخطوة التي عندها يجب ان يتخذ مسؤول معين قرارا بناء على بيانات المدخلات، لذلك يركز مدخل تحليل النظم على تحديد وتقييم كل المؤثرات والقيود التي تؤثر على نقاط القرار المختلفة داخل النظام.

وسيتم استعمال هذا المدخل (تحليل النظم) في هذا البحث لدراسة دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة في التنمية المستدامة، حيث أن السياسات العامة والقرارات التنموية تشارك في رسمها مختلف الأطراف الرسمية (الدولة) وغير الرسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

**مدخل الشبكة:** ويشير الى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسة العامة وهذه الجماعات تتغير من قضية لأخرى في مجال السياسة العامة، كما يشير الى وجود أكثر من نمط اتصالي ووجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات العامة، وعلى الرغم من أن الشبكة عادة ما تضم أطرافا حكومية و غير حكومية الا انها تتمتع بقدر من الاستقلالية.

وسيستخدم هذا المدخل عند دراسة السياسات العامة التنموية، حيث تشارك في رسمها مختلف الأراف الرسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص).

**المدخل المؤسسي:** هو المدخل الذي يركز على دراسة المؤسسات من عدة زوايا منها الغرض من تكوين المؤسسة وأبنية المؤسسة وعلاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات واختصاصات المؤسسة، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام هذا المدخل باعتبار ان المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات ومجوعة تنظيمات تقوم بوظائف منوطة بها، كما سيتم في هذه الدراسة تناول مؤسسات المجتمع المدني من حيث وظائفها، وكذا علاقتها بمؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

**تقسيم الدراسة:**

حسب المنهجية المتبعة ولأجل بلوغ الأهداف النظرية والعلمية للدراسة، وبالاضافة الى المقدمة والخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول، وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:**

ويمثل الاطار النظري للدراسة، وينقسم الى مبحثين، قسم كل مبحث الى ثلاث مطالب، فاهتم المبحث الأول بالتأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي، وابراز خصائصه، أما المبحث الثاني فقد تضمن المضامين المختلفة للتنمية المستدامة، تطورها التاريخي، ابراز خصائصه.

**الفصل الثاني:**

ويمثل صلب الموضوع، وينقسم كذلك الى مبحثين، قسم كل منها الى مطلبين، فتناول المبحث الأول، دور المجتمع المدني في دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي، في المقابل تناول المبحث الثاني، العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص، وتمت دراسته من خلال ابراز دور الدولة كفاعل رئيسي في التنمية المستدامة ودور القطاع الخاص كشريك فيها اضافة الى التشابك بين القطاعات الثلاثة.

**الفصل الثالث:**

أما هذا الفصل فينقسم بدوره الى مبحثين، قسم كل مبحث الى مطلبين، وتطرق هذا الفصل الى المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم دراسته من خلال اعطاء لمحة عن واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، وينتهبي هذا الفصل الى تقديم آليات تفعيل دور المجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للدراسة

ان التحديد العلمي للمفاهيم و عرض المضامين المختلفة بها، تعتبر الخطوة الاولى و المفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، اذ تعد خطوة لا غنى عنها لتمهيد الطرق امام الباحث لفهم الموضوع، لذا كان من الضروري التعرض الى تحديد كل من مفهوم التنمية المستدامة و المجتمع المدني خاصة انه قد اجمع الكثير على ان هذا الاخير يلعب دورا بارزا في تحقيقها.

## المبحث الأول: مضامين المجتمع المدني

يعرف مصطلح "المجتمع المدني" منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية الى ميدان السياسة بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم. ونظرا للطابع الاشكالي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح ستسعى الدراسة في هذا الفصل الى محاولة تحديد الاطار النظري لمفهوم "المجتمع المدني" من خلال تتبع نشأته وتطوره كمفهوم، حيث خضع لسيرورة تطور تاريخي كانت ذات تعبيرات واستخدامات ليست موحدة، خاصة أنه انبنئ على تصورات عبرت عنها مدارس فكرية مختلفة حاولت كل منها صياغة تفسير نظري يعبر عن المفهوم وأبعاده ودلالاته، ومع أن هذه المدارس التي استخدمته تحاول أن تتفق على تفسير واحد، فسوف تحاول الدراسة في هذا المبحث الاحاطة بأهم الاستخدامات المختلفة لهذا المفهوم بهدف تحديد القواسم العامة التي تتفق عليها أغلب المدارس الفكرية.

ومن هنا كان الاهتمام منصبا على معرفة تاريخية للمفهوم من خلال التطرق الى تطوره التاريخي اضافة الى خصائصه ووظائفه.

### *المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني*

لقد تعددت واختلفت تعاريف المجتمع المدني، وقبل ذلك سيتم التطرق الى التعريف اللغوي والاصطلاحي.

**تعريف "المجتمع":**

**التعريف اللغوي:** كلمة مجتمع مشتقة من فعل اجتمع يجتمع اجتماعا، ويقال اجتمع الشيء اي انظم وتألف.[1]

**التعريف الاصطلاحي:** المجتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي.[2]

وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم صوالح يشتركون فيها.[3]

**تعريف "المدني":**

كما ورد في معجم" بولدوين" فان مدني هي عسكر عسكري، ديني، اي لتمييزه من المجال العسكري و من المجال الديني، اذن فالمدني هو علماني، اي منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية.

وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العانية لمصطلح مدني بالانجليزية والعربية،

لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي: شرطي، الجيش.....،الأمر الذي لا يعني في الحقيقة الا كونه غير رسمي، اي متميز عن الدولة.[4]

أما عن المجتمع المدني فقد تبلور عبر عدة مراحل ففي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر من جديد أي كحامل

1- علي بن هادية واخرون، القاموس الجديد للطلاب، ط7(الجزائر:مؤسسة الكتاب،1991)، ص14،
2- المرجع السابق، ص1006.
3- توفيق المدني،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997)،ص41.
4- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي، ط2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).ص65.

لمطالب جديدة ووليد لافرازات جديدة[1]، فقد اختلف المفكرون في وضع تعريف محدد له كما اختلفو في تحديد مفهومه و طبيعته ودوره.

ومن بين تعاريف المجتمع المدني نذكر:

_ هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية اي المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية و تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل.[2]

_ هو المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاجتماعية والقافية والاقتصادية التي تعمل في ميادينيها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة.[3]

_ هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملا الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والاسرة.[4]

_ هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادة والعائلية والصحية والخيرية والثقافية.[5]

1- صالح زياني،" تشكل المشتمع المدني وافاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية17 (2007):ص89.

2- محمد عابد الجابري،" اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي 167(1993):ص5.

3- تعريف المجتمع المدني، تم تصفح الموقع :افريل 2020.
(www .balagh.com/matoat/orstch/65/sc0v7g7y.htm-12k)

4- هويدا علي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اتفاق الخدمات الاجماعية، (بحث مقدم الى ندوة:"دولة الرفاهية الاجتماعية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية ،28-30 نوفمبر 2005)ص2.

5- عطية صلاح سلطان،"مدخل لتعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لدعم جهود التنمية المحلية"(ورقة بحثية حول:اطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني،مصر، محافظة المتوفية)ص5.

_ هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، وملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، والتآخي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف.[1]

من خلال التعاريف سابقة الذكر يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه هو تلك التنظيمات او المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.

## *المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدني*

مر المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور، ويرجع استخدام هذا المصطلح لاول مرة سنة 1594 في اللغة الانجليزية ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع، بيد أن هذا المفهوم يقصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية ويهمل الجوانب الوظيفية، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات. ونتيجة لهذا القصور في التداول أخذ مفهوم المجتمع المدني في الاتساع.[2]

### أولا:التصورات الكلاسيكية لمفهوم المجتمع المدني

ان أهم نتيجة تمخضت في هذه المرحلة هي ما يعرف بنظرية العقد الاجتماعي_وفقا لهذه النظرية كان مفهوم المجتمع المدني مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي_ وهي نظرية أرسى مبادئها الاولى مفكرون كبار أهمهم: توماس هويز وجون جاك روسو، وظهر مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة _القرنيين السابع عشر والثامن عشر_ كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي،[3] وليعبر كذلك عن الرغبة الملحة للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة والتخلي عن ما اصطلح على تسميته في الأدبيات السياسة الغربية "بالنظام القديم" والدعوة الى نظام جديد يقر بحرية

1- جميل الحمداوي، "المجتمع المدنيأساس التنمية البشرية في العالم العربي"، تم تصفح الموقع ماي 2020، (www.diwanalarab.com/spip article11595-86k-)؟

2- ليندة نصيب،"المجتمع المدني:الواقع والتحديات"،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 15 (2006):ص167.

3- صالح ياسر،"المجتمع المدني والديمقراطية"،تم تصفح الموقع ماي 2020، (www.ao-academy.org/wesima-articles/library-20061210-832.htlm)

الفرد والانسان باسم العقل والمنطق،الى سيادة الشعب والسيادة القومية وحقوق الانسان التي فجرتها الثورة البرجوازية الانجليزية ودعمت مع اندلاع الثورة الفرنسية،وما أعلنته من حريات قانونية وسياسة للانسان.[1]

فقد أكد جون جاك روسو في كتابه "العقد الجتماعي" على ضرورة البحث عن انظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، وتوقيع عقد ايديولوجي جديد يؤسس بميلاد المجتمع المدني[2]، الذي يراه حاضرا في صورة كفيل اجتماعي او معارضة ان لزم الامر وهذا بحثا عن المساواة[3].

اما عن توماس هوبز فالمجتمع المدني هو الدولة،وحسب تعبيره فهو" الة اصطناعية، ساعة كبيرة تتجه نحو ضبط سلوك الافراد وحماية امنهم وسلانتهم وما يملكون"[4]، ويعني ذلك المجتمع الذي ينشء كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه وعمله، ويظم قانونه او عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له.

ويعتبر هوبز أن اصل المجتمع المدني هو ضرورة الخروج من الصراع اللامتناهي الذي يتولد عن قانون حالة الطبيعة، اي ان حق كل شخص ان يفعل ما يظهر له مناسبا لحماية نفسه والوصول الى الغاية المنشودة في اطار التعاقد الذي يخلقه الاتفاق[5]، والتعاقد لايكون شيئا اخر سوى التنازل الارادي عن الحرية[6]، فالمجتمع المدني عنده قائم على التعاقد ولم اتخذ ذلك شكل الحكم المطلق.

فالسلطة تتموقع فوق الجميع لحماية حقوق الافراد وعلى هؤلاء الالتزام بطاعتها والخضوع لها، ومع هذا حورب هوبز، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة وامنا بسبب

1- المرجع السابق ص12.
2- احمد حسين حسن،الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني (القاهرة :الدار الثقافية للنشر،2000)ص92
3- "المجتمع المدني وصور علاقته بالدولة،" تم تصفح الموقع ماي 2020، (abdelhafidh2007.maktoobblog.com/10433198/ ) المجتمع المدني وصور علاقته بالدولة/75-k
4- سعيد بن سعيد العلوي واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992)ص64.
5- المرجع السابق ص52-53.
6- أحمد شكري الصبحي،مستقبل المجتمع المدني في الواقع العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربي،2000)ص19

عدم اشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الالاهب، ولم يعتبر السلطة المطلقة معطى قائما في الطبيعة او بالطبيعة، وانما جعلها كائنا اصطناعيا.[1]

وامتدادا لنفس الفكرة التي تدعو الى ضرورة المجتمع السياسي ساهم جون لوك باكتشافه قدرة الانسان الكامنة في الدفاع عن نفسه وحريته وعم ممتلكاته والقدرة على تدمير الاخرين،لذلك اقترح لوك ضرورة قيام المجتمع السياسي ذو سلطة تنفيذية وصلاحيات لمعالجة الخلافات وتنظيم حالة الفوضى وايجاد حلول لصراعات التي من الممكن ان تنشا[2]، وهذا باقامة حكومة تخضع لراي الاغلبية ومقيدة بشروط التعاقد يمنعها من ان تتحول الى ديكتاتورية، فالتعاقد الاجتماعي غاية لاتكون مع العبودية والخضوع فهي نفي لتلك الغاية واقصاء لها، فالملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني وعلى هذا يمكن عقد لوك الاجتماعي من عزل السلطة اذ تمردت ضد العقد لان المجتمع عنده مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدولية.[3]

**ثانيا: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي الماركسي)**

اذا كان في الفترة السابقة قد تم التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة في تصور أعلامها، فان في هذه المرحلة تم التمييز بين المجتمع المدني والدولة، حيث برزت النظرية اليبرالية والنظرية الماركسية اللتان تجدان في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرهما المباشر وعليه فهما تتلتقيان في المصادر والأسس لكنهما تختلفان في نظرتهما للمجتمع المدني والدولة ونمط العلاقة بينهما.[4]

1- المرجع السابق ص19.
2- فريد باسيل الشاني،"المجتمع المدني"،تم تصفح الموقع مارس2020،(www.ahewar.org/debat/show.rt.asp؟aid=48214-38k)
3- أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق ص19-20.
4- المرجع السابق ص21.

ان المجتمع المدني عند هيجل يتموقع بين الاسرة والدولة[1]، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة التي تصنعه، وتخضعه لها وتضفي عليه طابعا أخلاقيا وتحقق له الاستقرار والوحدة.

كما أدرج هيجل المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدواة ذات السلطة والمجتمع التجاري_الاقتصادي القائم على أساس الربح،سعيا منع لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن.

وتجدر الاشارة الى أن مناقشة هيجل للمجتمع المدني ترجع الى اثار دراسته لفكر آدم سميث ونظريته "دعه يعمل دعه يمر" وهي أساس الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين او الفيزيوقراطيين الذين يذهبون الى ان رخاء الدولة يعتمد على تركها لحرية التجارة وحرية الافراد لكي يحققو بقدر المستطاع أهدافهم الأنانية الخاصة، لذا يرى هيجل ان المجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والانانية، متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من طرف الدولة.

وفي سياق نقد ماركس للمثالية الهيجلية في مختلف مستوياتها، فقد نظر كارل ماكس للمجتمع المدني باعتباره الاساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للافراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الانتاج، او القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم،حضارة ومعتقدات، وبهذا المعنى اذن فالمجتمع المدني يتطابق في المعالم العريضة مع البنية التحتية، فالمجتمع المدني هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة [2]، فهو المسرح الحقيقي للتاريخ كله[3]، ويحدد ماركس المستوى السياسي او الدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادبة،

1- الطاهر بلعيور،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية15 (2006)،ص208.

2- أحمد شكر الصبحي، المرجع السابق، ص22.

3- فهيمة خليل أحم العيد، "هيئات المجتمع المدني (ngos) والتنمية الوطنية" (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "الادوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، الكويت، 10-11 أفريل 2006):ص11.

وقد اقتصرت فكرة المجتمع عنده (كارل ماكس) على المجتمع البرجوازي ونشاطه الاقتصادي واعتر الدولة جهاز قمع للطبقة البرجوازية ضد الطبقات الاخرى.

من الباحثين الذين اهتمو كذلك بالمجتمع المدني نجد الايطالي الماركسي انطونيو غرامشي الذي فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فالمجتمع المدني يشمل مجموعة من المنظمات تعمل على الهيمنة الايديولوجية بواسطة الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة، أما المجتمع السياسي فهو جهاز قمعي او قهري موجه أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الانتاج وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة يقوم بها ويضمنها مجموعة ن الموظفين المختصين "البيروقراطيين".[1]

ولقد اعتبر غرامشي المجتمع المدني جزءا من البنية الفوقية وانه يحتوي على العلاقات الثقافية الايديولوجسة ففي أحد النصوص الهامة "دفاتر السجن" كتب غرامشي قائلا:"ما نستطيع ان نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني، الذي هو مجموعة التنظيمات، والثاني هو المجتمع السياسي او الدولة، هذان المستويان ينطويان من جهة اولى على وظيفة الهيمنة، حيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع، ومن جهة ثانية تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة او الحكومة الشرعية.[2]

وبهذا يشاطر غرامشي ماركس في رأيه حين يقول هذا الأخير أن المجتمع المدني: "مسرح للتاريخ" لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية، بل أمسى في البنية الفوقية.[3]

كما يضيف غرامشي قائلا: "ينبغي الانتباه الى ان في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردها الى المجتمع المدن، اذ تعني الدولة: المجتمع المدني زائد المجتمع السياسي (سلطة الدولة) اي الهيمة المردعة بالعنف.[4]

1- الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص209.
2- صالح ياسر، مرجع سابق، ص23.
3- أحمد شكري الصبيحي، مرجع سابق، ص23.
4- صالح ياسر، مرجع سابق،ص23.

أما بالنسبة "لألكسي سدي توكفيل" فقد أشار في كتابه "الديمقراطي في أمريكا" الى المجتمع المدني الذي ضمنه يتعود الناس على الانخراط في الجمعيات الخاصة، ويتم تشجيع أنماط التمدن في تصرفات وسلوكيات الافراد في كيان سياسي ديمقراطي [1] ، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الاخلاقية والفكرية للشعب. ومن هنا تبرز أهمية المدنية والمواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الاخلاقية.

وما انفك تو كفيل يعيد مقولة مفادها: "لا بد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقضة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية"، كما يقول روبرت بوتنام في هذا المجال "كلما تواجدت مؤسسات المجتمع المدني وأدت دورها كلما كانت الديمقراطية أقوى وأكثر فعالية.[2]

بعدها دخلت فكرة المجتمع المدني ساحة الجدل السياسي خلال فترة النضال ضد الانظمة الدكتاتورية في منطقة وسط وشرق اوروبا وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها فيما بعد عصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة ضد حكم الملوك المستبدين في اوروبا[3]، من هنا ظهرت الحاجة الى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وان تعرض للاحتلال بين الحرية والنظام حيث تعمل مؤسسات هذا المجتمع في مجال مستقل عن الدولة وتعد وسيلة هامة لدعم الديمقراطية خاصة اذا ما تمتعت بخصائص معينة.

### *المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني*

يتمتع المجتمع المدني بعدة أركان او خصائص تميزه عن غيره من التنظيمات الاخرى، وفيما يلي أهم الخصائص والوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني:

1- المرجع السابق، ص90.
2- المرجع السابق، ص24.
3- فهيمة خليل أحمد العيد، مرجع سابق، ص11-12.

توجد خصائص وسمات تميز نسق ومؤسسة المجتمع المدني عن غيره من الأنساق والمؤسسات الاخرى، حيث أن هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات وهي:

**1- القدرة على التكيف:**

ويقصد قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، اذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكييف كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي الى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها.[1]

وهناك أنواع للتكيف منها[2]:

**التكيف الزمني:** ويقصد به قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرارلا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

**التكيف الجيلي:** ويقصد به استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا والاستعداد الى استبدال القادة، بآخرين بطريقة ديمقراطية ازدادت مؤسسيتها، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسة عن فكرة الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، شيخ القبيلة.

**التكيف الوظيفي:** وهو قدرة المؤسسة على اجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

وبتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ أن هذا الأخير يتسم بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فترة قصيرة على تأسيسها، كما تتسم كثير

1- جاسم الصغير، مجتمع مدني: خصائص وسيمات مؤسسات المجتمع المدني، تم تصفح الموقع : مارس 2020 (www.alithad.com/paper.php?name=news&fille=article=28249-25k)
2- الطاهر بلعيور، مرجع سابق،ص111.

من مؤسسات المجتمع المدني العربي بارتباطها بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات.

**2-الاستقلالية:**

وهو الا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الافراد او تابعة لها، بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤسة المسيطر.

وفي هذا المجال تحدد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها:

**أ-نشأة مؤسسات المجتمع المدني:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو ان تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الاقطار العربية يتقاطع كليا مع هذا، والملاحظ ان معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومة بدرجة او باخرى، في حين ان اي سطة مدنية لا يمكن ان تنمو وتستمر من دون ان تحتفظ بحد ادنى من الاستقلال[1] .

**ب-الاستقلال المالي:** ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل فيمكن لهذه المؤسسات ان تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، او على بعض الجهات الاخرى او تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف أعضائها، او زيادة رسوم العضوية....الخ، وذلك لان صاحب التمويل يفرض سلطته على ممولية، غير ان الملاحظ هو الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة او منظمات اقليمية او عالمية الامرالذي يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها[2].

1- أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق،ص34-35.
2- ليندة نصيب، مرجع سابق،ص180.

**ج-الاستقلال الاداري والتنظيمي:** ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث ادارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تخفيض امكانية استتباعهم من قبل السلطة واخضاعهم للرقابة والسيطرة[1].

وحتى تتحقق استقلالية مؤسسات المجتمع المدني لابد من خلق عدة معايير مثل:[2]

_ ايجاد أسس الاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.

_ قيام تكافل بينهما من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولية ضمن مكونات حركتها.

_ ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد او الانحراف او الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي الى ضعفها، مما يحقق امكانات هائلة لاختراقها.

**3-العقد:**

ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والافقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الاخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة او في المدن الكبرى دون الاقاليم والمناطق الريفية.[3]

**4-التجانس:**

1- الطاهر بلعيور،مرجع سابق،ص212.
2- حميد كاظم شذر، "مجتمع مدني:مفهوم المجتمع المدني وخصائصه،" تم تصفح الموقع :مارس 2020 (source=akbar&mlf=interpage.&sid=11449-17k)؟www.alsabahh.com/poper.php
3- "خصائص المجتمعه المدني ووظائفه،" تم تصفح الموقع: مارس 2020 www.3poli.net/civilsociety/info/cs-roles-htm-62k-

ويكون ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المؤسسة تؤثر على مستوى أدائها، فكلما كان حل هذه الصراعات سلميا كلما أدى الى الوفاق داخل المؤسسة، ومنه احداث التجانس والاستقرار داخل نسق الفرع.[1]

## *المبحث الثاني: مضامين التنمية المستدامة*

### *المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة*

**تعريف "التنمية":**

**التعريف اللغوي:** التنمية في اللغة من الفعل "نمى" يقال أنميت الشيء ونميته: جعلته ناميا.[2]

**التعريف الاصطلاحي:** ويقصد بالتنمية اصطلاحا، زيادة الموارد والقدرات والانتاجية[3]، ويستخدم مصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية.

**تعريف "المستدامة":**

**التعرف اللغوي:** المستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، اي طلب دوامه[4].

**التعريف الاصطلاحي:** ويقصد بها الدفع بشيء معين لان يستمر (للاستمرار) لمدة طويلة من الوقت[5].

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل الأفراد، بمعنى

1-" خصائص المجتمع المدني ووظائفه" مرجع سابق.
2- ابن منظور، لسان العرب ج15 (بيروت: دار صادر1990)،ص141.
3- محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية،(بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشرثف حول:القيم الحضارية في السنة النبوية ، الامانة العامة لندوة الحديث)، ص3.
4- ابن منظور لسان العرب، ج12(بيروت: دار صادر،1990)، ص213.
5- najah elchamaa ,oxford university press, newyork, 2006,p;781

زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجة اشباع تلك الحاجات[1].

## 1- *تعاريف التنمية المستدامة حسب الاقتصادي، البيئي والاجتماعي:*

**أ_علماء الاقتصاد:** قبل التطرق الى وجهة نظر علماء الاقتصاد من المهم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

**النمو الاقتصادي:** هو زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغيير في هيكل الانتاج أو الاقتصاد القومي[2].

**التنمية الاقتصادية:** تعني تدخلا اراديا من الدولة لاجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وبهذا تؤدي الى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج[3].

كما تعرف انها العملية التي يرتفه بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن[4]، ومحور اهتمامها يتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الادارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية[5].

اما التنمية المستدامة فعرفها بيرس وزملاؤه (1987) على أنها تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت[6].

---

1- محمد نصر عارف، مفهوم التنمية، تم تصفح الموقع: مارس2020.
www.islamonlaire.net/iol-arbic/dowali-a/mafaheem-2asp-50

2- ألبر داغر، الموسوعة العربيةللمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد 4، البعد الاقتصادي (بيروت:الدار العربية للعلوم-الاكاديمية العربية للعلوم، 2006) ص49.

3- يسرى دعيس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الاثربولوجيا الايكولوجية، ج1 (الاسكندرية:البيطاس سنشر للنشر والتوزيع، 2006) ص494.

4- عمر الشريف ، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة-دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-" (رسالة دوكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007) ص113.

5- عبد الله بن جمعان الغامضي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، تم تصفح الموقع يوم: افريل 2020، docs.ksu.edu.sa/pdf/articles20/articles200074.pdf

6- دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع:مارس 2020 ،
www.napcyr.org/dwnld-filles/trailing-materiols/ar/tm-env-ico-sustainable,development-ar.pdf

وآلان مار كانديا (1988) فقالت عنها أنها التنمية التي تركز على الادارة المثلى للموارد، للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقض في المستقبل[1].

أما باربيار فعرفها (1989) أنها التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب الى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية[2].

**ب- علماء البيئة:** يرى علماء البيئة التنمية المستدامة من وجهة نظر بيئية، حيث يكون الهدف الاساسي هو حماية الانساق والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، فعرفها جامس غوستافو (1989) أنها "هي التنمية التي تستخدم تيكنولوجيا جديدة أنظف و أكفأ وأقدر على انقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان"[3].

**ج- علماء الاجتماع والباحثين في مجال علوم الانسان:** حسب هذه الفئة من العلماء فان التنمية المستدامة تهدف الى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة، فعليه فالتنمية المستدامة هي "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية".[4]

1- شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواتي،"نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء"(ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول:العمارة والعمران في اطار التنمية "،مصر، 26-28فيفري 2004ص2.

2- France harris ,global environmental issues ; johon wiley and sans utd england,2004 ,p268 .

3- شريف كمال الدسوقي وحسين صبري الشنواتي،مرجع سابق،ص2.

4- مفهوم التنمية المستدامة، تم تصفح الموقع:.مارس 2020
option=content&task=veiw&id=4805&ltemed=72-29k؟www.beeati.tv/new/index.php

***المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة***

حقق مصطلح التنمية المستدامة أهمية جديرة بالذكر في النقاشات حول سياسات البيئة، اذ تهدف الى تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة، بين الانتاج والاستهلاك وبين قدرة البيئة على العطاء وقدرتها على التحمل.

ان التحدي أمام المجتمع الدولي الان هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الادنى من التلوث والاضرار بالبيئة، هذا هو جوهر التنمية المستدامة التي يتم اقرارها في قمة الأرض التي تحولت الى واحدة من أهم الاضافات الجادة للفكر التنموي العالمي.

لكن النقاشات حول التنمية المستدامة ترجع جذورها الى المحادثات التي رافقت خطة انشاء الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت الادارة الرشيدة للموارد على سبيل المثال العامل الرئيسي في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة وكذا المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، التي نص دستورها على حماية الموارد الطبيعية كوسيلة لتحقيق الامن الغذائي.

في 1949 استضافت الامم المتحدة مؤتمرا في "لاسيكس-نيويورك" اين ظهر مصطلح "التنمية المستمرة وانتشار تطبيق اسلوب حماية الموارد الطبيعية واستغلالها.[1]

خلال مؤتمر البيئة الانسانية عام 1972 باستكهو لم اعيد النظر في مسألة حماية أو المحافظة على الموارد الطبيعية فقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الاولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الاعلان عن ان الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة، من ناحية اخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر الى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية

1- susan baker,john mccarmik, sustainble devlopment :compartive understandings environmental؟and repones, in norman j.vig, Michael g.faure (eds), green giants

ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدتم الموارد الطبيعية باسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة.[1]

كما أشارت الى قدرات الأرض على انتاج موارد طبيعية قابلة للتجديد يجب المحافظة عليها، وركزت كذلك على ضرورة اعطاء الدول الأشد فقرا حافزا بامكانه تعزيز الادارة البيئية الرشيدة.

بعد استكهو لم تعرضت هذه الافكار الى التحليل، ففي عام 1973 كان تقرير المنظمة العالمية للزراعة الذي ناقش مفهوم الحماية: "الاستعمال الرشيد لموارد الارض بهدف تحقيق نوعية راقية من الحياة للجنس البشري"، وأشار الى ضرورة التوسيع فيه لشرح أهداف التنمية الاقتصادية. واستخدم بعدها مصطلح "التنمية المستدامة"في نقاشات مؤتمر الامم المتحدة عام 1974 في كوكويوك_المكسيك_ الذي أكد ضرورة وضع سياسات تهدف الى اشباع ابسط احتياجات الدول الفقيرة والتحقق من حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وكذا حماية البيئة.[2]

في أواخر السبعينات عمل عدد كبير من المنظمات العالمية الغير الحكومية-بشكل خاص الاتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية- مع برنامج الامم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية وأعدوا وثيقة سميت "الاستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" التي نشرت عام 1980.

شهدت فترة الثمانينات تزايد الاهتمام بتصاعد عدد الفقراء وتدهور أوضاع البيئة ووجود رابط بينهما، فطرح منهج التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد البيئية للأجيال التي ستقطن العالم مستقبلا وتنمية الموارد البشرية وتلبية الحاجات الأساسية على نحو أفضل. فأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 "المفوضية العالمية للبيئة والتنمية" رأستها رئيسة الوزراء النرويج السابقة غرو هارلم برنتلاند فسميت "مفوضية برنتلاند"،

1- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص94.
2- susan baker, john mccarmik,lbid,p;279

وأقرت الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1987 تقريرها النهائي "مستقبلنا المشترك" [1]. الذي اقر بان الابعاد البيئية يجب ان تاخذ بعين الاعتبار و في نفس الوقت الابعاد الاخرى: الاقتصاد، الطاقة، الزراعة.....

رغم أهمية ما جاء في تقرير" الاستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة"، فان مفهوم التنمية المستدامة وجد أكبر سند له في كتاب "مستقبلنا المشترك" كجزء من التقرير النهائي للمفوضية العالمية للبيئة والتنمية، وكان صدور هذا الكتاب بمثابة الولادة الحقيقة لمفهوم التنمية المستدامة فالتقرير هو الاول من نوعه الذي يعني ان التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وانسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية وهي هي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفرادا ومؤسسات وحكومات، كما ساهم كتاب "مستقبلنا المشترك" في توضيح وتحديد معنى التنمية المستدامة وساهم في عقد لقاءات مكثفة من خبراء التنمية وعلماء البيئة لتطوير أسس ومبادئ التنمية المستدامة.[2]

وقد تبنت الامم المتحدة ما جاء في التقرير بخصوص التنمية المستدامة وأوصت المنظمات الحكومية وغير الحكومية وجميع الهيئات المهتمة بالتنمية باستخدام مفهوم التنمية المستدامة (تلبية حاجات الحاضر دون التفريط في تأمين حاجات أجيال المستقبل) في كافة برامجها التي تهدف الى مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة في جميع الدول المتقدمة والنامية، وان يتم ذلك في اطار دولي فعال خاصة فيما يتعلق بالمنح والمعونات والقروض المقدمة من الدول المتقدمة للدول النامية.

بعدها سرعان ما انتقل المفهوم من نطاق استعماله المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية الى الجامعات ومراكز البحوث، ومن ثم الى الدوريات وحتى المجالات الشعبية وغير المتخصصة وأصبح جزءا من اللغة العامة والدارجة.

ثم رأت الامم المتحدة ان يكون مؤتمر قمة الأرض عام 1992 بريو دي جانيرو بالبرازيل فرصة للاتفاق بين دول العالم في حضور عدد كبير من رؤساء الدول على خطة

1- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد1، مقدمة عامة(بيروت:الدار العربية للعلوم-الاكاديمية العربية للعلوم،2006)ص360.
2- عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص95.

منفصلة لتحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال في المستقبل القريب، وقد خصصت "قمة الارض" بالكامل من أجل ايصال المفهوم الى صانعي القرار السياسي في العالم ولتعلن أن التنمية المستدامة هي قبل كل شيء دعوة الى التفكير الجماعي في واقع الحياة وفي مجمل النشاط الاجتماعي والاستهلاكي العالمي في الشمال والجنوب،وعادت بعدها الوفود الحكومية والأهلية الى بلادها تحمل رسالة التنمية المستدامة وظلت الفكرة موضوع نظر ومجال دراسة في عقد التسعينات كله.[1]

ومن نتائج مؤتمر ري ودي جانيرو اعلان الاجندة 21، بعدها وفي عام 2002 عقدت الامم المتحدة مؤتمرها الثالثفي جوهانسبورغ بجنوب افريقيا تحت عنوان "القمة العالمية للتنمية المستدامة" وكانت مهمته مراقبة تطبيق وتنفيذ مبادئ الأجندة 21 وكذا استراتيجية التنمية المستدامة.

لكن مهما كان أصل المفهوم وتاريخ ميلاده فان التنمية المستدامة قد أصبحت الان واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة والمتداخلة وأصبحت تعني أمورا مختلفة لشرائح مختلفة.

***المطلب الثالث:خصائص التنمية المستدامة***

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن استخلاص بعض خصائص التنمية المستدامة مثل:

_ هي تنمية تمثل ظاهرة عبر جيلية أي أنها عملية تحويل من جيل لاخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبرفترة زمنية لا تقل عن جيلين[2]، وتراعي حق الأجيال القادمة ومساواتها مع حقوق الأجيال الحاضرة(العدل).

1- عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد2، البعد البيئي(بيروت : الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم،2006)ص110.
2- عبد الله بن جمعان الغامضي،مرجع سابق.

_ هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة، وكذا التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا التعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيد على التوعية والتواصل.

_ هي تنمية تتكون من مجالات على الاقل: الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي.

_ هي تنمية تحدث في مستويات عدة (عالمي، محلي....) ومع ذلك فان ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى المحلي.

_ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.

_ هي تنمية تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع.

_ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

_ هي تنمية طويلة المدى تتطلب:

- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرار التنمية.[1]
- استخدام تيكنولوجيا لا تدمر وتفسد البيئة وهذا من خلال اختيار وسائل تقنية ذات النفايات المجدودة مثلا.
- تنمية اقتصادية لا تتنافى والتنمية البيئية وكذا التنمية الاجتماعية.
- نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على الادارة البيئية السليمة للموارد الطبيعية المتجددة والغير المتجددة، وكذا نظم انتاجية تحافظ على موارد البيئة الصالحة للتنمية.
- نظام سياسي يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرار.

1- عدلي أبو طاحون، ادارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية (الاسكندري: دار النشر المكتب الجامعي الحديث، 2000) ص 146.

- نظام اقتصادي يضمن تحقيق فائض ويعتمد على الذات ونظام دولي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.[1]
- الانتاجية: حيث أن النمو الاقتصادي والتطور المطرد في انتاج الثروات وتحسين الانتاجية من الشروط الاساسية لتحقيق التنمية المستدامة.[2]
- التعلم من الاخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.[3]

1- عبد الله محمد ابراهيم، "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع: مارس 2020 Central.com/doc/power point.2.ppt.www.sartl

2- جريدة الصباح، افاق استراتيجسة التنمية : المفهو، المكونات، تم تصفح الموقع: افريل 2020 http://www.alsabaah.com/paper.php?source=interpage&=22486

3- أحمد ابو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الابعاد.....و....المنهج (الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب) ص93.

***خلاصة:***

مما يمكن استنتاج العلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة، وشرح وتفسير دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة والكفاءة والرقابة التي يفترض ان يتميز بها "المجتمع المدني" كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية المستدامة بمختلق أبعادها، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

ومن هنا كان الارتباط والتأثير المتبادل بين المجتمع المدني والتنمية المستدامة أمرا مؤكدا، فالتنمية المستدامة تهدف الى تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقةبالظاهرة التنموية، والعملية التنموية ككل تقتضي بالضرورة وجود "المجتمع المدني" بمنظماته المختلفة التي تناط بها مهمة القيام بالعمليات اللازمة التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطق تبرز أهمية الدراسة في ابراز دور المجتمع المدني وتأثيراتها في عمليات التنمية المستدامة من خلال الوظائف التي تؤديها في المجال التنموي.

ولقد تم في العديد من المؤتمرات مناقشة تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة، فدرست كيفية مشاركته، اي التدخل بالمشاركة كمنهج من خلال التصميم وأساليب التنفيذ وتهيئة الضروف لمشاركة المجتمع المدني ورسم استراتيجيات لبناء وتطوير القدرات المؤسسية والفردية، من خلال وضع الأطر القانونية الضرورية للاسهام في صنع القرار. وقد تعززت هذه العلاقة خاصة بعد الاعلان عن الحق في التنمية في الثمانينات وتكريس ذلك دوليا وانعقاد مؤتمرات عديدة.

كما يكتسي اشراك تنظيمات المجتمع المدني أهمية بالغة، وذلك نظرا لآليات عملها المرنة واتصالها المباشر بالمجتمع وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، حيث تعتبر من

أهم الشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وانجاح وتحقيق التنمية المستدامة، بالاضافة الى دور الدولة الرئيسي ودور مؤسسات القطاع الخاص.

وفي الفصل الموالي سيتم التطرق الى هذه الأدوار في تحقيق التنمية المستدامة.

# الفصل الثاني: دور منظومة الحو كمة في تحقيق التنمية المستدامة

تعد منظومة الحوكمة والتنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة التي لا تزال وستظل تشد اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وأصحاب القرار، لأنها (منظومة الحوكمة) تعتبر الضامن الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال مبادئها أو عناصرها التي تعزز وتصون رفاه الانسان، وتقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فمنذ فترة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها هو التنمية بالمشاركة اذ أكدت الدعوة في الآونة الأخيرة على ضرورة انتضام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شأنها الاطلاع بأمور ترتقي الى احتياجاتهم ودعم مستواهم المعيشي وتنمية قدرات ومهاراتهم الفردية لتحقيق التنمية المستدامة بشكل يقلل العبء على الدولة، حيث يصبح للمجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي ولدور القطاع الخاص.

## المبحث الأول: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي والاقتصادي

ان من أهم الأهداف التي يسعى اليها المجتمع المدني من أجل تحقيق تنمية مستدامة هو الرقي بالانسان اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا .....

### المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي

كما سبق الذكر فللمجتمع المدني دور مهم وفعال في المجال البيئي اضافة الى الدور الذي يلعبه في المجال الاجتماعي مثل دوره في توفير الأمن والسلام من خلال ايجاد بيئة ملائمة بما في ذلك انهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوانن وله كذلك دور في مجال تحسين مستوى السكن والصحة من خلال تعزيز وتطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والامومة،[1] ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر الذي سوف يظل في مقدمة الشواغل وستزداد مكانتها بروزا في جميع المناطق، فلقد تحقق

[1]- جامعة الدول العربية،" مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" تم تصفح الموقع: جوان 2020، www.unep.org.bh/newsroom/pdf/(g)arabic%20imitiative%20wssd.arabic.doc

بعض التقدم ولكن بعيدا عن القدر الكافي، وتفيد مصادر البنك الدولي وتفيد مصادر البنك الدولي ان نسبة سكان العالم الذين يعيشون بدولار واحد او أقل في اليوم كانت تبلغ 22% او 1.2 مليار نسمة في عام 1993، وبحلول عام 2001 انخفضت هذه النسبة الى 17,8% أو أكثر من مليار نسمة بقليل جدا ويرجع الفضل في ذلك لآسيا أساسا، بينما تفاقم الوضع ف-ي افريقيا ويعزي الخبراء ذلك في الحروب والأمراض الفتاكة والنظام التجاري الجائر وندرة الاستثمارت وسوء الادارة، واذا استمرت الاتجاهات الحالية فان أعدتد الفقراء قد تنخفض الى 620 مليون نسمة بحلول عام 2005 او بنحو 09 بالمئة من سكان العالم، لكن رغم هذا فان العالم ليس في طريقه لا الى بلوغ الهدف الأول والاهداف الانمائية للألفية (أي الحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2005) ولا الى تحقيق الأهداف الانمائية الاخرى للألفية والتي يرتبط معظمها ارتباطا مباشرا بديناميات الفقر.[1]

**أولا : تعريف الفقر وعلاقته بالتنمية المستدامة**

***1- تعريف الفقر:***

الفقر ضد الغنى، والفقير جمع فقراء، يقال "فقر، يفقر" اذ قل ماله، ويقال في المؤنث فقيرة وجمعها فقراء فتقول: سفيهة وسفهاء، وكقولنا المرأة فقيهة والنسوة فقهاء، وقيل أن مؤنثها يجمع على (فقائر) فتقول امرأة فقيرة ونسوة فقائر، والمفاقر هي وجوه الفقر، فتقول : "أغنى الله مفاقره أي وجوه فقره، وسد الله مفاقره، أي أغناه وسد وجوه فقره".

**والفقير معناه:** المفقور وهو الذي نزعت فقرة من ظهره فاقطع صلبه من شدة الفقر، وقد ورد الفقر بمعنى الاعارة فتقول: "أفقرت فلانا ناقتي" أي أعرته فقارها.

لكن المعنى الشائع للفقر هو قلة المال وشحته، وهو المعنى المشهور من بين تلك المعاني اللغوية بحيث اذا أطلق لفظ الفقر فهم منه أنه ضد الغنى".[2]

1- مجموعة آسيا والمحيط الهادي، "التأمل في المستقبل دور اليونيسكو:بعض القضايا والاتجاهات الرئيسية" (وثيقة نقاش من أجل: المشاورة العالمية بشأن مستقبل دور اليونسكو،2 ماي2006).

2- عبد الله السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر،"علاج مشكلة الفقر(دراسة قرآنية موضوعي)،" مجلة الجامعة الاسلامية 1 (2009)، ص317.

والفقر- حسب القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية عام 1990- هو " حالة تتصف بالحرمان الشديد من حاجات الانسان الأساسية والتي تشمل: الغذاء، ماء الشرب النقي، الرعاية الصحية، المسكن، التعليم، الاتاحة للمعلومة،" وهذا التعريف أكثر شمولا من التعريف الاقتصادي: "دخل أقل من دولار واحد في اليوم".[1]

### 2- علاقة الفقر بالتنمية المستدامة:

ان الانسان هو محور التنمية المستدامة لذا ولتحقيق هذه الأخيرة وجب الاستمرار في صحة وتعليم السكان الحاليين من لأجل عدم خلق ديون اجتماعية على الأجيال القادمة، وينبغي عدم استخدام الموارد بأسلوب يخلق ديونا بيئية عن طريق اساءة استغلال طاقة الأرض على التحمل والانتاج، وبصورة عامة يشمل أدنى حد من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة وتوزيع أكثر انصافا، أوفر صحة وأفضل تعليما، حكومة لامركزية تقوم على مزيد من المشاركة، القضاء على الفقر لان الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد، فالمفهوم نفسه يعبر عن وضع اقتصادي هو الفقر المادي، كما يعبر عن وضع اجتماعي هو الاستبعاد والتهميش، وظل يشكل مصدر تهديد للأمن الاجتماعي بشكل خاص والتنمية بشكل عام، سواء في المجتمعات الغنية او الفقيرة[2]، لان الفقر يضعف من قدرة الشعوب على التنمية بشكل عام، بالنظر الى الأجيال التي ينتجها حيث تكون ضعيفة جسميا وعقليا كما أنه ينتشر عبر الأزمان[3]، لذا وجب اعطاء أهمية لمشكل البطالة، فالمتعطل سيكون دائما فقيرا وهذا ما سيؤثر على مستوى الفرد في جميع النواحي.

### ثانيا: دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي

يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي المجال الاول الذي برزت فيه أشكال التضامن، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع احصائيات المعوزين وهذا عن طريق

1- محمد عثمان عبد المالي، تم تصفح الموقع يوم: ماي 2020،(www.sjph.net.sd/filles/vol2i4p232pdf

2- رواء زكي يونس الطويل، استدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (المنامة:المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية)، ص143، 151.

3- الطاهر سعود "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الاسلامي : كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد والاستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيفن الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص56.

الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن وممثليه أمام الادارةن فبعد انشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للجهات التي توزع مختلف الاعانات المخصصة لهم ومختلف الفئات المحتاجةن وبالتالي تكون حريصة على ضمان الاعانات لهم وضمان عدم التأخر في تقديمها، ويظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في: الاعانات الاجتماعية للأطفال، الاعانات الطبية، الاعانات الاجتماعية.....الخ.[1]

ولمحاربة الفقر والحد من التهميش الاجتماعي يعمل المجتمع المدني على:

**1- تدعيم التعليم:**

من منطل "التعليم للجميع" تساعد الجمعيات النشطة على تحقيق هدف التعليم قبل التمدرس لصالح جميع الأطفال، وهذا ما قامت به لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) التي قدمت برنامجا للتعليم الابتدائي غير الرسمي للأطفال الفقراء، والريفيين والمتسربين من التعليم والذين لا يستطيعون الحصول على التعلبم الرسمي، حيث انشات مدارس لتعلم الاطفال من عمر 8 الى 14 عاما، تتكون هذه المدارس من حجرة واحدة بها 33 طالبا ومعلم واحد،وتركز على تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية، وحتى عام 2006 قامت (براك) بنشاء ما يقرب من 21 ألف مدرسة ابتدائية وما يقرب من 101 مليون من الاطفال (66% من بينهم من الفتيات)، بمدارس (براك)، حيث ضمت هذه المدارس ما يقرب من 3 ملايين طفل (65% منهم فتيات)، كما تخرج منها ما يقرب من 201 مليون طفل والتحق 91% منهم بمستويات أعلى في الدراسة.[2]

**2- ضمان العدالة بين الجنسين:**

نظرا للتحولات المختلفة في نمط الحياة أصبح الهدف الأساسي للجمعيات ليس فقط تدعيم التعليم وضمانه لصالح الجميع وانما تعداه الى ضمان العدالة بين الجنسين، ففي رواندا على سبيل المثال أولت منظمات التنمية أهمية كبيرة للمرأة كي تقلص من عملية الفقر، فبعد

1- المدرسة الوطنية للادارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة-داسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري- (الجزائر: المدرسة الوطنيةللادارة، 2006-2007) ص139.
2- أميرة محمد عبد الحليمن "لجنة بنجلاديش لتطوير الريف"، مجلة السياسة الدولية 174 (2006):ص، 79.

مذابح رواندا الجماعية عام 1994، قامت النساء بتنظيم أنفسهن وانشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة، وقد اوجدت الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة، وسياسة وطنية للنوع الاجتماعي، تم اعدادها عام 2001، [1] وهذا نوع من أنواع الضغط الذي تمارسه الجمعيات الاهلية بصفة خاصة والمجتمع المدني بصفة عامة على الحكومات من أجل تحقيق أهدافها.

### 3- ضمان صحة النساء (خاصة الامهات) ومكافحة الأمراض المتنقلة:

في هذا الاطار تقوم الجمعيات بملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة أطباء لتحسيس وتوعية الأطفال، خاصة في مقر الجمعيات، كما تقوم أيضا بتخصيص أيام لتوعية الأم الحامل وكيفية حماية طفلها، خاصة وأن هناك علاقة بين الصحة والفقر، فالفقر يدمر حياة الانسان، وهو أكبر عدو للصحة وللتنمية، فقد تسبب مرض الايدز في احدى شركات السكر في كينيا في 8 آلاف يوم عمل ضائع على مدى عامين، كما انخفض الانتاج بنسبة 50%، وزادت تكلفة الانفاق على الجنازات 500% وتكاليف الرعاية الطبية 1000%، وتم كذلك التوصل الى نتائج مماثلة في احدى شركات التعدين في بتسوانا، لذا كان لزاما على منظمات المجتمع المدني أن تؤدي دورها المنوط بها لمواجهة مثل هذه الامراض، ففي اوغندا بدأت خدمات الاغاثة الكاثوليكية برامجها الأولى الخاصة بمرضى نقص المناعة المكتسبة (الايدز) في عام 1989 في ماسكا، وتنخرط خدمات الاغاثة الكاثوليكية من خلال شبكتها الواسعة من الابرشيات الكاثوليكية ومؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المنظمات الدينية، في توفير طائفة من الخدمات التي تجمع بين رعاية المصابين ومنع وقوع اصابات جديدة.[2]

### 4- تحسيس أفراد المجتمع:

تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا من خلال القيام بتحسيس جل أفراد المجتمع بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش واستغلال كل الموارد المتاحة، وكمثال عن ذلك ما

1- خالد حنفي علين "المجتمع المدني والتنمية في افريقيا"، مجلة السياسة الدولية 174(2008) ص117.
2- خالد حنفي علي، المرجع السابق، ص117.

قام به "الفضاء الجمعوي" في المغرب بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني المغربي والحكومة المغربية والامم المتحدة، حيث نظم مؤتمرا وطنيا بعنوان "قمة الالفية بعد 5 سنوات_ ما هو دور المجتمع المدني المغربي_؟ بين 09 و11 سبتمبر 2005، حيث تم تنظيم وقفة تحسيسية أمام مقر الأمم المتحدة في الرباط تم من خلاله توزيع شرائط بيضاء " ونداء الحركة المدنية بالمغرب_ من أجل مكافحة الفقر" وقد كان المنضمون قد وجهو رسالة الى الوزير الاول في المغرب حول التزام المغرب بأهداف الألفية للتنمية.[1]

اضافة الى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في المجال البيئي والاجتماعي، فانه يقوم كذلك بدور بارز وجلي في المجال الاقتصادي.

***المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي***

وكمثال عن هذا الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في المجال الاقتصادى، دوره في دفع الشركات سواء كانت عامة أو خاصة على تحمل المسؤولية الاجتماعية عند سعيها لتحقيق أرباحها.

***أولا : تعريف المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة***

**1- تعريف المسؤولية الاجتماعية:**

في عام 1939، قال ديف باكارد أحد مؤسسي شركة هيلوت باكار الشهيرة في صناعة المعلومات "أعتقد أن كثيرا من الناس يفترضون خطأ أن الشركات تقام لتحقيق الأرباح، وعلى الرغم من أهمية ذلك، الا أننا يجب أن نبحث بعمق أكبر عن أسباب وجودنا، وحينئذ سنصل حتما لنتيجة مؤداها أن مجموعة من الناس تتفق سويا على انشاء مؤسسة يطلق

1-نشرة الشبكة 12،"تعليق حول قمة الامم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الالفية للتنمية"، تم تصفح الموقع: ماي 2020، (www.ammd.org/newslatter/september/13.doc.)

عليها شركة للعمل معا، على تحقيق هدف ما كان في استطاعة أي منهم أن يحققه منفردا ومن هنا فانهم يقدمون خدمة للمجتمع"[1].

وفي الخمسينات قام ميلتون فريدمان بتعريف المسؤولية الاجتماعية فقال: ان المسؤولية الأساسية لمؤسسات الأعمال في النظام الاقتصادي الحر تتلخص في تحقيق الأرباح بشرط الا يتعارض ذلك مع القواعد الأساسية للمجتمع، سواء ما هو منها موجود في القوانين او في الأعراف والقيم الاجيماعية."

وفي كتابه "المسؤولية الاجتماعية ورجل الأعمال" أسس هاورد باون اول تعريف لهذا المفهوم بأنه "التزام مؤسسات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع".

أما في الستينات، فقد طور كيت ديفيد ما يعرف بالقانون الحديدي للمسؤولية الاجتماعية والذي يربط بين حجم تلك المسؤولية وحجم مؤسسة الاعمال ومدى تأثيرها في المجتمع.

في السبعينات برزت نظرية أصحاب المصلحة والذين امتدو ليشملوا ليس فقط حملة الأسهم ولكن كل ما يتعامل مع مؤسسة الأعمال مثل العاملين فيها، والعملاء ومؤسسات المجتمع الذي تعمل في اطاره.

وخلال الثمانينات كثرت الدراسات التي تهدف الى تحديد "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" وكيف يمكن قياس الفوائد التي تعود منها على مؤسسات الاعمال والمجتمع، وبدأت البحوث للربط بين تحقيق الأداء الاقتصادي مع الالتزام بقيم المجتمع وأهدافه.

1- ابراهيم عبد الجليل السيدن المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال : برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة، في التنمية المستدامةوالادارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحرر: محمد ابراهيم التويجري (البحرين:المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر) ص36.

ومع بداية السبعينات وخاصة بعد مؤتمر ريو دي جانيرو(1992)، ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة، بدات مرحلة جديدة في تطور مفهوم "المسؤولية الاجتماعية" حيث أشارت "أجندة القرن 21" الصادرة عن مؤتمر ريو الى ضرورة تبني قطاع الأعمال مفاهيم حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الانتاج الأنظف من أجل حسن استخدام المواد الطبيعية.[1]

وفي عام 1998 أطلق "المجلس العالمي للاعمال من أجل التنمية المستدامة" برنامجا يهدف الى التحديد الدقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال وكيفية تحويله من مجرد مفهوم نظري الى ممارسات عملية داخل مؤسسات الأعمال، بالاضافة الى تحديد الأدوار بين مؤسسات الأعمال والحكومات من أجل تبني هذا المفهوم ونشره على نطاق واسع، وقد أسفرت تلك الجهود عن الاتفاق على تعريف مفهوم "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال" والذي مفاده "التزام مؤسسات الأعمال بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل مع العاملين وعائلاتهم وكافة مؤسسات المجتمع من أجل تحسين نوعية الحياة"، وبشكل أبسط فالمسؤولية الاجتماعية هي النظر الى الشركة كمواطن جيد.[2]

وفي عام 2000 أطلق السكرتير العام للأمم المتحدة مبادرة تعرف بالاتفاق العالمي وهي مبادرة تدعو مؤسسات الاعمال الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ متفق عليها بالفعل بمعرفة المجتمع الدولي من بينها حقوق الانسان، قوانين العمل، حماية البيئة، مكافحة الفساد.....

وقد شارك في هذه المبادرة الطوعية نحو 2144 من مؤسسات الأعمال على مستوى العالم، بالاضافة الى مجموعة من المنظمات الدولية مثل: البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية....، وقد بلغ عدد الشركات العربية حوالي 41 شركة، هذا ما يوضح ضعف المشاركة في هذه المبادرة.

وفي عام 2002 أصبحت مبادرة التقارير الدولية التي أطلقت عام 1997 أحد المراكز المتعاونة مع برنامج الامم المتحدة للبيئة وتعمل أيضا بالتعاون مع مبادرة الاتفاق العالمي،

1- طارق عبد العالي حماد، حو كمة الشركات "المفاهيم –المبادئ- التجارب" تطبيقات الحو كمة في المصارف (القاهرة: الدار الجامعية، 2005)ص3.
2- المرجع السابق ص3.

وتعتبر عضوية هذه المبادرة مفتوحة لجميع المنظمات المعنية ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني حيث تشارك المؤسسات الأعضاء في صنع القرار داخل المبادرة، كما تشارك في توفير الموارد المالية اللازمة لعملها، ومنذ انشائها عملت تلك المبادرة على تطوير مجموعة من الأدلة الارشادية الخاصة بمؤشرات التنمية المستدامة داخل مؤسسات الأعمال ومن بينها تحمل المسؤولية الاجتماعية.[1]

### 2- علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة:

للمسؤولية الاجتماعية علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة، فهي تدخل ضمن أبعادها الثلاثة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تحمل الشركات لمسؤولياتهم الاجتماعية تستطيع هذه الأخيرة تفادي ما يمكن ان يحدث من جراء سعيها وراء تحقيق مصالحها وأرباحها، كذلك تقوم الشركات بادراج الاهداف الاجتماعية جنبا جنب وبالتوازي مع أهدافها الاقتصادية ما يؤدي الى تبني معنى أوسع للعائد الذي يعود بالفائدة على كل أفراد المجتمع بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

### ثانيا: دور المجتمع المدني في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية أو corporate social responsability من اهم المفاهيم التي يتم تداولها اليوم في أوساط المال والأعمال حول العالم، وتبرز أهمية هذا الطرح على ما تسببه الأنشطة الاقتصادية من تدهور بيئي وسوء صحة الانسان، ناهيك عن المردود السلبي لتلك الآثار البيئية على الأمن القومي والمستوى الاقتصادي للدولة، ما أدى الى دفع السياسات الاقتصادية باتجاه تحقيق التوازن في العائد بين المشروع الاقتصادي وحماية البيئة من التلوث، مع الأخذ بعين الاعتبار دور المجتمع المدني كرقيب ومشارك أساسي في تفعيل مبادئ المسؤولية للاجتماعية للمشروع الاقتصادي.[2]

1- ابراهيم عبد الجليل السيد، مرجع سابق ص، 43-44.
2- حمدي هاشم، "البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي "، تم تصفح الموقع: ماي 2020، www.p-traiing-c.com/articles/social-responsability.pdf-

لقد كان للمجتمع المدني دور محوري في تبني الفكرة والترويج لها، حيث وضعها ضمن معايير التقييم التي يتم على أساسها ترتيب الشركات بحسب درجة الثقة فيها، فهناك شركات قفزت الى مرتبة أعلى على القائمة من خلال البرامج المقدمة من جانبها لمساعدة المحتاجين، في المقابل سقطت شركات أخرى أو حتى قطاعات بأكملها كالسيارات، الطاقة، الطيرا، التبغ،..... نتيجة عدم مراعاتها للمعايير الأخلاقية، فالمسؤولية تعدت دورها كمهمة تكميلية في الشركات الخاصة، يقدم عليها أصحابها بحسهم الفردي وبدوافع أخلاقية، لتصبح جزءا لا يتجزأ واتجاه واضح المعالم محدد الأهداف، يتم ادماجه في صميم برامج الشركة وخططها السنوية واستراتيجياتها المستقبليةن هذا ما استتبع تخويل المجتمع المدني سلطة الرقابة والمراجعة والمحاسبة[1]، وحتى تؤتي المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي ثمارها وجب اعتماد وترسيخ مفهوم الأثر التراكمي للتلوث، استنادا على مفهوم العدالة البيئية بين مختلف المواقع العمرانية على مستوى الدولة[2]، اي يجب الاعتماد على قياس الأثر التراكمي للتلوث نتيجة زيادة حجم المخلفات الغازية والسائلة والصلبة للمشروع، المستمرة داخل عناصر المحيط الحيوي، وأُثر ذلك على صحة الانسان والبيئة في المستقبل، ومن ناحية تأصيل مفهوم العدالة البيئية فقد ظهر حديثا في الولايات المتحدة الامريكية في مطلع الثمانينات من القرن العشرينن حينما لاحظت منظمات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة، ان مصافي و معامل البترول وغيرها من المنشآت الصناعية ذات المخلفات البيئية الخطرة على صحة الانسان، قد تمركزت في المناطق الفقيرة التي يسكنها أغلبية ساحقة من الأفارقة الأمريكيين. وقد انتشرت بهذه المناطق الاصابات بالتدرن الرئوي والربو وغيرها من الأمراض بين أفراد هذه الشريحة الفقيرة، حيث كان قياس الأثر البيئي يعتمد على مبدأ الأثر الفردي للمشروع اي حجم التلوث الناجم عن المشروع الاقتصادي منفردا دون ملاحظة الأثر التراكمي للتلوث في البيئة المحيطة، ويرجع ذلك الى نقص في التشريع البيئي الأمريكي امام معالجة هذه الحالة، وقد اهتمت جمعيات البيئة في أمريكا بهذه القضية، مما دفع ادارة الرئيس كلينتون(1994) الى اصدار تشريع لترسيخ مبدأ العدالة البيئية بين

1- ناهد عز الدين،"المسؤولية الاجتماعة لرجال الأعمال..... نماذج عالمية"، مجلة السياسة الدولية 174 (2008): ص87-89

2- محمد عاطف كشك، العدالة البيئية في مصر (القاهرةن دار مصر المحروسة،2002)ص 31.

المناطق والسكان بدون أدنى تمييز، وجدير بالذكر انه في بودابست (ديسمبر2003) قد نظمت ورشة عمل عن "العدالة البيئية" لدول وسط وشرق آسيا، وأوصت بضرورة ارساء قواعد واجراءات ذلك المفهوم الانساني للعدالة بين الأقاليم والسكان في الدول العربية.[1]

أما في اليابان كانت منظمات حماية البيئة من اولى القوى الفاعلة في المجتمع المدني التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات في انتشار التلوث والأمراض واعتمدت العمل عبر محورين :

- الضغط على الحكومة والحزب الحاكم من أجل اصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملتزمة على الشركات.
- مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، واستطاعت اجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين.

وبعد جولة من تبادل الاتهامات مع الشركات، التي وصفتها بترويج ادعاءات كاذبة، ومحاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها، عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية (بهدف اسكاتها أو تخفيف الهجوم عليها)، رافعة شعار "فقراء لكن شرفاء" واستمرت على عهدها في رصد الأنشطة الملوثة للبيئة وتسجيلها في تقاريرها بكل نزاهة وحيادية. ما جعل الحكومة اليابانية تفرض رقابة على هذه الشركات، كما قامت كذلك برفع حجم التبرعات التي تدفعها الشركات للمنظمات غير الحكومية بعدما أثبتت هذه الأخيرة فعالية في مواجهة زلزال 1995.[2]

من خلال ما سبق يمكن القول ان المجتمع المدني القدرة والامكانية على تحسين أوضاع المجتمع في مختلف الميادين اذا ما اتيحت له الفرص، خاصة اذا وجد الدعم في مختلف الجهات المعنية بالتنمية.

ففعالية الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني، مرهونة بمساندة الدولة لها، وذلك من خلال توفير الاطر القانونية والمؤسسية الملائمة، وتوحيد المناخ السياسي والاقتصادي

1- حمدي هاشم، مرجع سابق,
2- ناهد عز الدينن مرجع سابق، ص87.

المناسب، فمهمته تحقيق التنمية المستدامة في الدول ليست بالمهمة السهلة والعادية، وانما هي قضية صعبة للغاية، تتطلب تظافر جهود الدولة، القطاع الخاص، المحتمع المدني.

## المبحث الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص

ان للمجتمع المدني دور كبير في تحقيق التنمية، لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهو بحاجة الى دعم ومساعدة أطراف أخرى مثل الدولة والقطاع الخاص.

### المطلب الاول: الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الدولة شريك أساسي في عملية التنمية ومراقب لها، كما انها تحفز لتوجيه مختلف النشاطات التي يحتاجها المجتمع.

#### أولا: تعريف الدولة

الدولة عبارة عن كيان وتنظيم سياسي يتطلب توفر "اقليم" و "شعب" و "سلطة حاكمة" عليا تخضع لها جميع الأفراد.[1]

كما تعرف الدولة على انها الأجهزة المعنية بشؤون السياسة والادارة الهادفة الى تحسين خدمة المواطن [2]، والتي يجب ان توفر الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني.[3]

لقد تحولت الدولة من فاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ووسيط بين الفئات والطبقات في حل المنازعات، بل ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن حسن ادارتها، وعن اعادة توزيع الدخل

---

1- فتيحة هارون، "الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث- الدولة العربية نموذجا-" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر 8-9 أفريل 2007)، ص192.

2- محمد مرعي مرعي، دور الادارة الرشيدة للجكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والاليات، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية:الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحور : محمد ابراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر)،ص78.

3- ياسين بوجدرة، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات الغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص358.

وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها بين الفئات الاجتماعية، لتصبح اليوم الشريك الأول – ولكن بين شركاء عدة- في ادارة شؤون الدولة والمجتمع.[1]

**ثانيا: طرق مساهمة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة**

**1- رسم السياسات وصنع القرار**

ان الدولة هي التي ترسم السياسات وتصنع القرارات و من اهم شروط تحقيق التنمية هو ان تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل، بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، بل على العكس تكون في مجملها ضمن اطار وضع هذه السياسات مراعاة الجوانب ومناحي التنمية المستدامة، فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، فالاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.[2]

**2- الرقابة والمتابعة:**

ان الدور المركزي للدولة ومؤسساتها هو لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنميو من خلال كوادر مؤهلة تعي مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر، كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للبيئة الذي يفترض ان يكون منسجما مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية وانعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تضعها وتطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة العمل الحكومي، ابتداء من الموظف وانتهاء بالمؤسسة التي يعمل بها.[3]

1- فتيحة اوهايبية، "المواطنة في ظل الحكم الراشد" (ورقت بحث قدمت في الملتقى الدول حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي "، ج1 سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007) ص123.
2- التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف المرجع السابق.
3- التنمية المستدامة : مفاهيم واهداف " مرجع سابق.

### 3- سن ووضع قوانين:

والمقصود هنا ايجاد ووضع اليات قانونية مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي، فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب ان تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد المنهج الشمولي للتنمية، هذا الدور يتطلب وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول الى الهدف المنشود كذلك يمثل تطبيق جملة القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة ركيزة المحافظة على تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد.[1]

### 4- تحديد الأوليات والتنسيق بين القوى الفاعلة:

لم تعد قوة الدولة ترهن بقدرتها على فرض ارادة مؤسساتها على المجتمع المادية، بل بقدرتها على تحديد الأوليات والتنسيق بين القوى الفاعلة في المجتمع طلبا لتحقيق هذه الاوليات، فالدولة الأقل هيمنة هي الأقدر على تحقيق الأهداف المجتمعية بسبب قدرتها على التكيف والاستجابة لاستحقاقات العولمة، وايجاد الوسائل الكفيلة لممارسة سلطانها عبر تنفيذ مشاريع تنموية حقيقة.[2]

### 5- الانضمام الى المنظمات الدولية:

حيث تسهم المنظمات والبرامج الدولية في دعم المؤسسات الوطنية العاملة في مجال التنمية. وكمثال عن هذه المنظمات الدولية نذكر:مرفق البيئة العالمي، الامم المتحدة...[3]

وتختلف مدى فاعلية هذه الادوار من دولة لاخرىن ومن نظام لآخر لان الاداء الحكومي يكون أفضل في ظل انظمة ديمقراطية، لكن هذا لا ينفي امكانية أداء حكومي جيد في ظل

---

1- المرجع السابق.

2- محمد زاهي المغيربي،" دور جديد للدولة والقطاع الخاص"، تم تصفح الموقع: فيفري 2020، www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com-comtent&task=view&id=23557&ltemid=1-42k

3- نبيل اسماعيل ابو شريحة، "التوعية البيئية والتنمية المستدامة"، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحرر: محمد ابراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر) ص132.

انظمة تسلطية، وقد تأسس هذا الاعتقاد على تجربة العديد من الدول (خصوصا في شرق آسيا)، هكذا طرأ تغير على مفهوم القوة التي يركن اليها النظام السياسي في فرض سيطرته على الحكم وادارة شؤون المجتمع والتفاعل مع البيئة العالميةن فلم تعد القوة بمعناها المادي الحكم الفيصل في ضمان هذه السيطرة، بل شرعت القدرة على مواكبة الثروة والقوة الرمزية (اللينة) التي تتعين في المجتمع والثقافة المنفتحة التي تؤكد على مشاركة الفرد، والقيم السياسية التي لا تطبق معايير مزدوجة، والسياسات الخارجية المعترف بشرعيتها والناهضة على اعتبارات أخلاقية وهذا ما لا نجده وما تفتقره الدول النامية عامة والدول العربية خاصة.[1]

**المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستدامة**

اضافة الى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والدولة لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك يؤدي القطاع الخاص دورا بارزا في هذا المجال، اذ تتجه معظم الدول حاليا نحو اشراك القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية لمستدامة، مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد الى القطاع الخاص.

**أولا: تعريف القطاع الخاص ومبررات الأخذ به**

**1- تعريف القطاع الخاص:**

يقصد به الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والمصرفية وغيرها، أي المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف[2]، التي تعتبر مصدرا لتحقيق مآرب التغيير والمساهمة في منظومة التنمية، اذ يتضمن القطاع الخاص عن طريق أساليبه في عملية التنافس قدرا من المرونة في تكريس العلاقة بين قمة المجتمع وقاعدته[3]، وحول هذه النقطة يوجد جدل شديد داخل مجموعة جمعيات المصالح غير الحكومية (ngis) بشأن ضم القطاع

1- التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف ، مرجع سابق.
2- الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل2007) ص24.
3- نادية عيشور، العقلانية الرشيدة في ضوء افلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة "(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل2007) ص263.

الخاص، وتلح لجنة التسهيلات الدولية التي تعطي هذا القطاع مكانا على مائدة المفاوضات، كما ترفض جهات أخرى ذلك كمركز الاتصال اللبيئي الدولي، الذي يرى بأن ممثلي الأعمال عندما يساهمون كمصالح غير حكومية فانهم يوجهون المناقشة تجاه المصالح الشخصية الاقتصادية ويعوقون التقدم تجاه الفهم الأوسع للموارد الطبيعية على انها لا" تراث للبشرية"، ويؤكد هذا الحساس الاتهامات التي يوجهها القطاع الذي لا يبغي الربح بان بعض مصالح قطاع الأعمال الخاص تخلق منظمات غير حكومية لا تبغي الربح كمواجهة للسير في برامج عمل هذا القطاع.[1]

## 2- مبررات الأخذ به:

بشكل عام جرى تبرير "الخوصصة" عللا أساس قدرة القطاع الخاص على توفير ادارة أكفأ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات، فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وتقديم حوافز على تعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم الملكية على قطاع أكبر من الموظفين، ويخلق سوق نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة مناسبة للتمويل، هذا بالضافة الى تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة.

ومن بين أسباب اخرى لتبرير "الخوصصة" نذكر:

- يتهم القطاع العام بانخفاض الربحية وانخفاض الانتاجية وتعرض بعض مؤسساته ومشاريعه الى الخسارة والسرقة والمحسوبية.[2]
- مواجهة مشاكل نقص السيولة والتضخم وتفاقم المديونية في الدول النامية.
- فتح الباب للمنافسة ومزيد من الكفاءة والفاعلية.[3]
- عدم بلوغ وتحقيق الاهداف المسطرة في برامج الاصلاحات الذاتية.
- عدم فاعلية أنظمة مراقبة التسيير للعمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية، نظرا لجمود الهياكل الادارية وكثرة الاجراءات ومجالات التدخل، هذه الأسباب مجتمعة أدت الى

1- أحمد أمين الجملن مرجع سابق، ص66.
2- ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003) ص20-21.
3- صلاح الدين فهمي مجمود، دور القطاع في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية (القاهرة: جامعة الأزهر بدون سنة نشر)، ص5.

خلق نظام مراقبة يعتبر هو نفسه المصدر الأساسي للعرقلةن مما أدى الى بروز ثقافة اللامسؤولية وعدم وجود التحفيز بالنسبة للمسيريم او المراقبين.[1]

**ثانيا: مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة**

تختلف طرق مشاركة القطاع الخاص في التنمية المستدامة وذلك من خلال:

**1- الاستثمار:**

ويعرف الاستثمار على انه الطلب على اموال الانتاج، او أنه الفرق بين الدخل المتاح والطلب على أموال الاستهلاك[2]، كما يمكن تعريفه على انه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على امل ان يتحقق من وراء هذا الأصول عائدا في المستقبل[3].

وفي الحديث عن القطاع الخاص، فان الاستثمار الذي يقوم به هو استثمار خاص وهو يؤدي دورا في خدمة المجتمع والمواطن وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل ضمن ضروف مهنية مناسبة (تراعي سلامة الموظف والعامل وأمنه المظيفي وشروط صحية تراعي المهنة أو الحرفة التي يمارسها)، خاصة وأن البطالة و هجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق التنمية والأداء الاقتصادي في مختلف الدول[4]، وكمثال عن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نذكر ما ساهم به القطاع الخاص المصري من 2002-2007 حيث

1- عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" ( رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007)، ص.159.
2- معروف هوشيار، الاستثمارات و الاسواق المالية (عمان: دار صفراء للنشر و التوزيع، 2003)، ص.16.
3- محمد الحناوي و نهال فريد مصطفى، مبادئ و اساسيات الاستثمار (الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص..18
4-بيان هاني حرب، " دور القطاع الخاص في دعم التشغيل و تنمية الموترد البشرية"(ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول: " الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل"، الرباط، المغرب، 21-23 اكتوبر 2008)، ص.15.

ساهم بنحو 60% من الاستثمارات القومية وأكثر من 70% من الناتج المحلي هذا ما قضى على عدد كبير من البطالة.[1]

**2- التمويل:**

ويعرف التمويل على أنه كل الموارد المحتاجة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية (المشاريع)، بصورة تحقق اكبر معدلات التنمية عبر الزمن.[2]

ويمكن للقطاع الخاص ان يسهم في التنمية من خلال التمويل، حيث يشارك في تمويل المشاريع و الاعمال و الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة و الاسكان....الخ،[3] ، و يظهر هذا الدور جليا فيما يقوم به البنك الدولي في تمويل مرفق البيئة العالمي، حيث بلغة نسبة التمويل 6،1% ، كما تعدى حجم تمويل القطاع الخاص للمنظمات غير الحكومية في اليابان اربعة ملايين سنويا بعدما كان محددا و يتراوح بين 0،125%- 1،25% من راس المال[4].

**3- تحمل المسؤوليةية الاجتماعية:**

على السياسات التنموية للقطاع الخاص ان تسعى الى انتاج نظيف، و ان تقلل التلوث بمختلق انواعه، و تؤمن الاستمرارية لهذه السياسات و توفر الدعم الشعبي و الرسمي خاصة ان مؤسسات هذا القطاع تحمل رسالة اساسية و مهمة في التطور الاقتصادي.

و قد تطورت فكرة المسؤولية الاجتماعية، كما سبق و ذكرنا، من شعار معنوي ادبي، يتحمله الفرد بصفته الشخصية الى التزام مؤسسي شبه قانوني يقع بالأساس على كاهل الشركات، ففي انتاريكا على سبيل المثال و في عام 1988 تم الاتفاق على تنظيم الانشطة المتعلقة بالموارد المعنية، حيث انها تنص في الفقرة 01 من المادة 08 على ما يلي: " ان

1- الاستراتيجية و الاهداف العامة للخطة الخمسية(2002- 2007) و خطة العام الاول منها"، ثم تصفح الموقع: www.mop.gov/pdf/kh5d.pdf-، 2020 مارس

2- محمد حاجي، "استراتيجية الجماعات المحلية لنظام التمويل (حالة البلدية الجزائرية)"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية 16(2007)، ص.79.

3- احمد بلعلبكي، موضوعات و قضايا خلافية في تنمية الموارد العربية مقاربة اجتماعية – اقتصادية (بيروت دار الفارابي، 2007)، ص.53.

4- ناهد عز الدين، مرجع سابق،ص.88.

المشغل يتخذ تدابير الوقاية اللازمة و المناسبة بما في ذلك تدابير المنع و الاحتواء و النظافة و الازالة اذا كان النشاط يقضي او يهدد الافضاء الى الحاق الضرر بيئية بأنتاريكا"، وتذكر الفقرة 023 من نفس المادة انه" يعتبر المشغل مسؤولا مسؤولية مشددة عن سداد التكاليف المعقولة عن الاضرار التي تكبدها فيما يتعلق بتدابير الوقاية الضرورية بما في ذلك تدابير المنع و الاحتواء و النظافة و الازالة [1].

كما تعهد رؤساء مجالس الادارة 153 شركة عالمية كبرى بالعمل لمكافحة تغير المناخ، حيث دعوا حكوماتهم للاتفاق سريعا على اجراءات لتخفيف الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري و اخذ قرارات حكمية لما بعد2010، و جاءة هذه الدعوة خلال "قمة قادة الميثاق العالمي" التي عقدتها الامم المتحدة في جنيف، و قد الزم قادة الاعمال هؤلاء شركاتهم ب: "اتخاذ اجراءات عملية لزيادة كفاءة استهلاك الطاقة و خفض العبء الكربوني للمنتجات و الخدمات و وضع اهداف طوعية للقيام بذلك و الابلاغ علانية عن تحقيق هذه الاهداف"[2].

اما في المغرب، فقد اسس رئيس مصرف BMCE،و هي مؤسسة مالية و صناعية قابضة، جمعية BMCE في المغرب ، لتحقيق مهمتين متميزتين:محاربة الأمية و الحفاظ على البيئة.

و استهل مصرف BMCE، من خلال مؤسسة مشروع MEDERSAT.COM لبناء 1001 مدرسة ريفية حتى عام 2010، و يعتبر المشروع استجابة فعلية للتوجهات الملكية لبناء التعليم و التدريب بحكم كونها في قمة الاولوية الوطنية، و يشارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا المشروع، و هدف "مدرستكم" التي بنية على ضوء مفهوم مدرسة الحياة، هو تعزيز الدراسة من خلال التنمية المجتمعية المتكاملة في اكثر المناطق حرمانا في المغرب، و تقوم المؤسسة ببناء المدارس في المجتمعات الريفية تتناسب و احتياجات البيئة، كما انها تساعد في ادخال تقنية المعومات في مناهج المدرسة لإعداد الاجيال الجديدة

1-تحسين افكيرين، القانون الدولي للبيئة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص.294.
2- راغدة حداد و عماد فرحات، "تقتحم قطاع الاعمال 97 %من الشركات تطبق سياسات بيئية، مجلة البيئة و التنمية، 12نوفمبر2007، ص19.

من الطلبة في الناطق الريفية، في الوقت الذي تحترف فيه ثقافات و لغات الطلبة، عربية كانت ام بربرية [1].

بيد انه في مقدمة الأسماء التي اعطت نموذجا براقا و مثالا رائدا هو محمد يونس، مؤسس و مدير بنك "جرامين" ببنجلاديش منذ عام 1976، و الذي اتجه لاقامة نوع مبتكر من الأنشطة الاجتماعية لمساعدة فقراء الريف على التخلص من مصيدة الفقر، فكان وراء رواج فكرة "القروض الصغيرة" الميسرة بالحد الأدنى من الشروط و بدون ظمانات و انتشارها في جميع انحاء العالم كحل جذري لمشكلات الفقر، و منحها للمتسولين املا في تحسين ظروفهم، و عملا بمبدأ "علمي الصيد و لا تعطني السمكة"، و حصل على استحقاق على جائزة نوبل للسلام .[2]

تظهر هذه المشاركات، انه بامكان القطاع الخاص ان يكون شريكا كاملا في جهود التنمية سواء على المستوى الوطني او العالمي

### 4- اقامة مراكز بحوث:

ان وضع الأبحاث و الدراسات يؤسس لنقلة نوعية باتجاه التقدم و التطور و التنمية، حيث يبدأ القطاع الخاص بافتتاح الجامعات كما يوجه لإقامة مراكز بحوث صناعية و تمويل ابحاثها، ففي الكويت اجريت هناك دراسة في معهد للأبحاث العلمية و كان من نتائج هذه الدراسة ان هناك تطورا لاستخدام تكنولوجيا حديثة في احد المصانع للتقليل من انبعاث الملوثات من هذا المصنع، و هذا ما ينعكس ايجابيا على المؤسسات الصناعية [3]، و من الامثلة الأخرى عن مشاركة القطاع الخاص في اعداد و تنفيذ البرامج البيئية نجد مشاركة رجال الاعمال في اللجنة المتوسطية للتنمية (**MCSD**) و مساهمتها في اعداد برنامج التحكم و القياس في المنطقة المتوسطية(**MEDPOL**) و هو برنامج يساعد الدولة على صياغة و اعداد ايضا تطبيق البرامج المتعلق بالتلوث بما فيها قياس التلوث و التحكم فيه و

1- برنامج الأمم المتحدة الانمائي "UNDP " تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 (نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002)،ص.91

2- ناهد عز الدين، مرجع سابق ص.89.

3- ضاري ناصر المجمعي، الأبعاد البيئية للتنمية( الكويت: المهد العربي للتخطيط، 1996) ، ص24.

في الوقت نفسه صياغة خطط العمل التي تسعى الى التقليل و الحد من التلوث على نحو مطلق و لاسيما الذي مصدره الأنشطة و المصادر الارضية، كما يشمل ايضا على البرامج لبناء القدرات و التي تهتم بتحليلات المحتويات و معالجة البيانات و التدريب الفني و الاداري، و يعد برنامج القياس و التحكم في التلوث الذي مصدره الأنشطة الارضية و أيضا البروتوكول الخاص بالتخلص من المواد الخطرة و في اطار الاقرار بتلك العلاقة الوثيقة ما بين و الصحة يعمل رئيس منظمة الصحة العالمية كوقت كامل في تناول الصحية في اطار برنامج القياس و التحكم للتلوث في المنطقة المتوسطية.[1]

**5- المشاركة في المؤتمرات:**

تعد المشاركة في المؤتمرات وامضاء المعاهدات من اللوازم لأنها تسمح بتبال الآراء ووجهات النظر للمضي قدما نحو التنمية، واضافة الى مشاركة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، هناك كذلك مشاركة القطاع الخاص، حيث وفي قمة الأرض 1992 وجهت رسالة لتفعيل برنامج جدول اعمال القرن الحادي والعشرين الى كل من وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذا مؤسسات القطاع الخاص ومفادها أن لكل منهم دور يجب عليه ان يؤديه، كما شارك كذلك القطاع الخاص في بروتوكول مونتريال ووجهت له رسالة تدعوه الى التقليل من التلوث[2]، وكمثال: مشاركة قطاع الاعمال في مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، والذي يضم 120 شركة من 33 دولة، حيث حيث تشارك هذه الشركات في أعمال المجلس الخاصة بالادارة البيئية والمؤتمرات التي يشارك فيها المجلس، بالضافة الى مشاركة 153 شركة عالمية كبرى في " قمة قادة الميثاق العالمي" التي عقدتها الامم المتحدة في" جنيف".[3]

***المطلب الثالث: التشابك بين المجتمع المدني والدولة القطاع الخاص***

التشابك او التشارك او ما يسمى بالشبكة او الشراكة بين القطاعات الثلاثة من أجل تنمية سريعة ودائمة وعادلة، وقد عرفت الاستاذة الدكتور سلولى شعراوي جمعة الشبكة فقالت أن

1- عماد الدين عدلي: "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MPA، منتدى البيئة 17 اوت 2008، ص10.
2- عبد الاله الوداعي، مرجع سابق ص109-114.
3- ضاري ناصر العجمي، مرجع سابق، ص24.

هذا المفهوم يشير الى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسة العامة، وهذه الجماعات تتغير من قضية الى أخرى في مجال السياسات العامة، كما تتغير من وقت لآخر، ويشير كذلك الى وجود أكثر من نمط اتصالي، كما يشير الى وجود صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تسهم في تشكيل هذه السياسات. وعلى الرغم من ان هذه الشبكات عادة ما تضم أطرافا حكومية وغير حكومية، الا انها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الحكومة، وان كانت الحكومة تستطيع توجيه هذه الشبكات.[1]

وللتشابك فوائد ومزايا نذكر منها:

- توزيع المخاطر الناجمة عن اقامة المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف التشابك.
- ان ترتيبات التشابك تحقق نتائج أفضل مما يستطيع ان يحقق كل فريق على حدى، من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض و التوصل الى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينهم.
- اعطاء الشرعية والمصداقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات المحلية.

**أولا: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني**

أضحت العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية، فلم يعد في مقدرة أي دولة (متقدمة او نامية)، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه تحقيق التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا ببناء علاقة فعالة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ونظرا لأهمية هذه العلاقة والحرص على استمرارها، برزت فكرة العقود compacts لمؤسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وقد تعددت مسمياتها ما بين الهد او الاتفاق compacts في بريطانيا واسكتلندا وايرلندا الشمالية، وبرنامج التعاون مع المنظمات غير

1- سلوى شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين" في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، المحور: سلوى شعراوي جمعة ( القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، بدون سنة نشر)، ص31.32.

الحكومية في كرواتيا، واطار لتطوير المجتمع المدني في استونيا، والاتفاق في كندا، وعهد المنظمات غير الحكومية في فيرنسا، وبغض النظر عن اختلاف المسميات، فان دلالة ذلك هي الادراك المتبادل من قبل الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لقيمة التعاون والتشابك في تحقيق الرفاهية.[1]

وتتوقف طبيعة هذا التعاون والتشابك بالأساس على توجهات تلك المنظمات تجاه الحكومات، و مدى تعهد الحكومات في الحفاظ على مجتمع تعددي وقدرتها عى تنفيذ ذلك دون ضغط، كذلك فان طبيعة الوظيفة التي تقوم بها المنظمة هي التي تحدد شكل علاقتها مع الحكومة، و بالإمكان تصور العديد من المواقف المعقدة بين الحكومة و المنظمة و التي تنتج مثلا من معارضة المنظمة لسياسة عامة ما، في الوقت التي تعتمد فيه على دعم مالي حكومي لأداء بعض وظائفها، كذلك فان الحكومة بدورها قد تجد نفسها في حاجة الى تطبيق قيودها الضبطية على بعض المنظمات رغم حاجتها اليها لتقديم خدمات عامة.

و قد توجد منظمات غير حكومية تقوم الحكومة بتأسيسها لخدمة مصالحها، و قد يقوم برئاستها احد المسؤولين الحكوميين او اقاربهم و يطلق عليها:

Governmental non governmental organization (gongos)

وهناك منظمات تعمل في جانب الحكومة ( غير هادفة للربح)، وعلى النقيض توجد منظمات أخرى تعارض اي اتصال أو تعاون مع الحكومة (المنظمات الدينية المحافظة مثلا).

وفي دراسة عن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وللاجابة عن تساؤل حلفاء ام أعداء، اعترض بعض الباحثون عن سيادة نموذج المنافسة على شكل العلاقة مؤكدين أنها لا تمثل علاقة صفرية، واقترحو أربعة نماذج لهذه العلاقة.[2]

1- حسين علي الحمداني، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني"، تم تصفح الموقع : ماي 2020.
http//www.ahewar.org/debats/showLart.as ?aid=155536
2- عطية حسن أفندي، "دور المنظمات غير الحكومية في ادارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر: سلوى شعراوي جمعية (القهارة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001) ص24.

**النموذج الأول:** نموذج سيادة الحكومة ومن خلاله تلعب الحكومة الدور الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

**النموذج الثاني:** نموذج سيادة القطاع الثالث و من خلاله يلعب القطاع الثالث دوره الرئيسي في عملية التمويل وتقديم الخدمات العامة.

**النموذج الثالث:** النموذج الثنائي بحيث يقتسم الطرفان عمليات التمويل وتقديم الخدمات العامة كل في مجاله المحدد بشكل واضح.

**النموذج الرابع:** النموذج التعاوني بحيث يقوم الطرفان بأداء العمليات كل حسب الاستطاعة والظروف المتاحة دون النظر لأي نوع من التقسيم.

**ثانيا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص**

تتطور علاقة منظمات القطاع الخاص بالحكومة بناء على تطور اقتصاد السوق، حيث يتطور القطاع الخاص ويتسع نشاطه في ظل الحرية الاقتصادية، الأمر الذي يترتب عليه اتساع دوره في التأثير على اتخاذ القرار السياسي وفقا لمدى الحرية السياسية المتاحة، وتستند علاقة القطاع الخاص بالحكومة في الاطار النظري على نظريتين أساسيتين:[1]

**نظرية التعددية:** وتشير هذه الى وجود جماعات عديدة في المجتمع، تعمل على تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية العامة، وذلك من خلال التأثير في السياسات العامة واتخاذ القرار، وتتوزع بين الجماعات المختلفة.

ويرى أصحاب مذهب التعددية أن تعدد الجماعات يؤدي الى تحقيق انجازات ايجابية للمجتمع، حيث التنافس في المصالح يؤدي الى الاتفاق على مصالح مشتركة في صالح المجتمع.

**نظرية حكم النخبة:** ترى هذه النظرية ان النخبة تقوم بالسيطرة على صنع القرار وتتوزع السلطة في شكل هرمي يبدأ بكبار القادة العسكريين وكبار رجال الأعمال

1- ايهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص125-126.

والشخصيات الثرية والشخصيات العامة على قمة الهرم، ويأتي في المرتبة التالية المسؤولين في الدولة وأعضاء البرلمان وبعض جماعات المصالح، بينما يبقى في القاعدة عامة الشعب التي لا تملك أي نوع من النفوذ او السلطة.

وتعد ظاهرة الشركات دولية النشاط أحد المظاهر الرئيسية لتأثير منظمات القطاع الخاص في اتخاذ القرارات وتوجيه النشاط الاقتصادي، حيث تستطيع هذه الشركات بما تملكه من رأس مال ضخم، وتكنولوجيا متقدمة، وعمالة كبيرة أن تقف في مواجهة الحكومات لتحقيق مصالح القطاع الخاص، كما يبرز دور التحالفات بين المنظمات الكبيرة لزيادة قوة الضغط على الحكومات.

وقد يتضمن التشابك او الشراكة بين القطاعين العام والخاص أنشطة مثل التمويل أو المنح فيما بين الهيئات الفاعلة في التشابك، الاشتراك في استحداث مشاريع أو أنشطة تشغيلية أخرى وتنفيذها، تنظيم اجتماعات أو القيام بحملات أو بأنشطة توعية مشتركة، التعاون في اجراء بحوث واصدار منشورات، التبادل المؤقت للموظفين، اتخاذ ترتيبات بشأن تبادل المعارف والمعلومات أوتجميعها.[1]

**ثالثا: العلاقة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص**

ان استقلالية تنظيمات المجتمع المدني عن منظمات القطاع الخاص مفاهيميا وتجريبيا كانت مفترضة أكثر من كونها مبرهنا عليها، رغم النقاش فيما اذا كان من الأفضل ادخال السوق ضمن المجتمع المدني او اخراجها منه، وبشكل خاص فيما اذا كانت الشركات تشكل او لا تشكل جزءا من المجتمع المدني.

في القرن العشرين فقط تم الفصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث قام باحثون بتمييز مفاهيمي هام مفتاحه "عدم الربحية"، من خلال هذا المعيار أصبح بالامكان وضع المنظمات اما ضمن منظمات القطاع الخاص واما ضمن نقاط المجتمع المدني، لكن كل من القطاعيين يمثلان وجهيين لعملية واحدة لأن القطاع غير الربحي (المجتمع المدني)

1- لجنة التعاون التقني، من أجل انقاذ القرار (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2008) ص1.

يعمل كفضاء لنشاطات اقتصادية تولد نتائج بأشكال مثل المدارس، الجامعات، المشافي، العيادات.... هذا بدوره يؤمن دخلا ووظائف ويضيف الى الناتج القومي.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تؤدي دورها كرقيب على السوق وكمثال عن ذلك تحميل الشركات مسؤولياتها تجاه العواقب البيئية والاجتماعية لعملياتها الاقتصادية.[1]

**رابعا: العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني**

لقد شهد العقد الماضي انتشارا واسعا لاستخدام مفهوم التشابك او الشراكة partnership بين القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمجتمع المدني، اذ تأكد ان تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن ان يتم دون فتح قنوات اتصال فاعلة بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وخلق شراكة حقيقية بين جميع تلك الأجهزة والمؤسسات.[2]

ومن أهم المفاهيم التي أكدت على العلاقة بين الأطراف الثلاثة مفهوم " الحو كمة" والحكومة كفكرة واصطلاحا، شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور الادارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفاعلية وكفاية كافيتين.[3]

وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية المفهوم وضرورة طرحه وتداوله، فقد اختلفت مسمياته في الدول العربية: الحكم، الحاكمية، الحكم الرشيد، ادارة شؤون الدولة والمجتمع، لكن ورغم اختلاف المسميات فان المفهوم حافظ على مضمونه، اذ يتفق الجميع على ان الحو كمة هي: "عقد اجتماعي جديد، يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني القطاع الخاص بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وادارة أكثر رشادة لشؤون الحكم".[4]

---

1- جودي هاول، تغيير التوقعات: المجتمع المدني والتنمية الدولية، المجتمع المدني عرض نقدي (قسم دراسات السلام، جامعة برادفورد، 2007).

2- أيمن عودة "التنمية تتحقق بفتح قنوات اتصال بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني" "ورقة بحث قدمت في ملتقى اقليمي حول: دور المجتمع المدني ارساء حكم القانون"، الاردن: 3-6 ديسمبر 2008)ص1.

3- زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات (عمان: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003)ص3.

4- سامح فوزي: الحو كمة (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجسة، 2005) ص4-35.

وقد وضع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحو كمة منها:

المشاركة – المساءلة – الشفافية - حكم القانون (دولة المؤسسات) – الفاعلية - العدل والانصاف.[1]

1- **المشاركة**: ويقصد بها اشراك المواطنين في اتخاذ القرار بالطرق المباشرة وغير المباشرة، دون اي تفرقة بينهم[2]، من خلال اعطاء حق للمرأة والرجل بالتصويت وابداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا.

2- **المساءلة:** تعتبر المساءلة أحد المعايير في الحو كمة وبالتالي تحقيق التنمية في المجتمع لكون هذه الالية معيار للضبط، وفعل تقويمي هام للمؤسسات بمختلف أنواعها او القائمين عليها، ويعتبر الكثيرين المساءلة مطلب رئيسي يعتبر التزاما بين المؤسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، والمساءلة أنواع: تنفيذية وقضائية ومساءلة بالسلطة الرابعة.[3]

3- **الشفافية**: وتعني ان تكون الافعال والقرارات المتخذة من طرف المسيرين على مختلف مستوياتهم مفتوحة للفحص والتدقيق من طرف ادارات أخرى (البرلمان، مؤسسات المجتمع المدني)، هذا يسهل من مساءلة ومحاسبة المسيرين وتحميل كل فرد المسؤولية عن نتائج أعماله.[4]

**4- حكم القانون:** اي توفر المؤسسات على قوانين أساسية ولوائح داخلية تحدد أهدافها وطبيعة عملها وشروط الانتماء والالتحاق بها دون تمييز، وتقوم على قيم الحق والقانون

1- عبد الله بوصنوبرة، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :" الحكم الراشد واستراتيجسات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص156.

2- الطيب بلوصيف،" الحكم الراشد : المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007) ص38.

3- كمال بلخيري وعادل غزالي، متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص422.

4- الطاهر بلعيور، الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص104.

والحرص على الشورى في صياغة الأمر والتداول في التسيير والعملية في التفكير والتخطيط.[1]

**5- الفاعلية:** حيث تسعى ادارات القطاع الثلاثة، خاصة القطاع الأول الى الالتزام و التشبث بانتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمة الى المواطنين.[2]

**6- العدل والانصاف:** وتشمل المساواة في الخيارات والفرص المتاحة كالنظام التربوي الذي يجب ان يصل اليه كل فرد.[3]

1- كمال بطوش، ادارة المعرفة ودورها في ارساء قواعد الحكم الرشيد: البيئة التمكينية لمجتمع المعلومات" " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص 387.

2- نادية عيشور، مرجع سابق، ص255.

3- الطيب بلوصيف، مرجع سابق، ص21.

***خلاصة***

تحقيق التنمية المستدامة غاية تسعى لها كل دولة سواء متقدمة او نامية، من خلال فسح المجال أمام كل من القطاع الثاني (القطاع الخاص) والقطاع الثالث (المجتمع المدني)، حيث أصبح هناك هدف لتحقيق تعاون متوازن بين أضلاع المثلث الفاعل في تحقيق التنميةن دون الاعتماد كلية على جهة واحدة والاعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى، حيث فرضت مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، وجودها جنبا الى جنب مع الدول، بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في العملية التنموية، حيث لعبت أدوارا ومسؤوليات مختلفة في هذا المجال، وذلك من خلال : تهيئة ممارسات فضلى، ووضع مقترحات بشأن السياسات العامة، وتحديد مبادئ توجيهية وأدوات من أجل صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، والقيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات، والمساهمة في صياغة قوانين في الشؤون العامة خاصة البيئة منها، بالاضافة الى تعزيز بناء القدرات والتوعية، وتنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية.....الخ. فتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بجميع عناصرها تدفع الى توجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومات تجاهلها. بهذا أضحت الحو كمة أهم أداة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، هضمت الحقوق، وغاب العدل، وبها وحدها (الحو كمة) اذا ما انتشرت وسادت، ترد المظالم ويعود الالتحام بين الحاكم والمحكوم وتتقلص الهوة بين الشعب والحكومة.

وبما أن الجزائر واحدة من الدول التي تسعى الى تحقيق التنمية المستدامة حالها حال الدول الاخرى، سيتم في الفصل الموالي دراسة المجتمع المدني فيها، وكذا واقع لمعرفة مدى فعالية الأول (المجتمع المدني) في الثانية (التنمية المستدامة)، وما هي آليات هذا الدور.

# الفصـــــل الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

يهدف العمل الجمعوي عموما الى تؤقية الطاقات البشرية واحترام وتقبل الأخرين،.... وبعد أن نودي بضرورة اقحامه في رسم السياسات العامة للدول في معظم المؤتمرات الدولية، أصبح من غير الممكن تصور مجتمع أو دولة متماسكة، تسير بثبات نحو التقدم الا من خلال فسح المجال أمام المجتمع المدني واعطائه الحرية اللازمة لأداء وظائفه في مختلف الميادين، مما في ذلك دوره في مجال التنمية المستدامة.

## *المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة*

كما سبق الذكر أن للمجتمع المدني دور مهم في التنمية المستدامة، ومن خلال هذا المبحث يتم التعرض في مطلب أول الى واقع المجتمع المدني في الجزائر وصور علاقته بالدولة والتحديات التي تواجهه، اضافة الى مطلب ثان يتناول واقع التنمية المستدامة في الجزائر، مؤشراتها والتحديات التي تواجهها.

### *المطلب الأول: واقع المجتمع المدني*

ويمكن التطرق الى هذا العنصر من خلال ما يلي:

**أولا: نشأة المجتمع المدني في الجزائر**

تبلور الاطار القانوني للجمعيات في الجزائر مع صدور القانون الفرنسي لعام 1901، ليحدد كيفية انشاء الجمعيات وتسييرها، ولقد نشطت حركة انشاء الجمعيات في الجزائر ابان فترة الاستعمار مع مطلع الثلاثينيات وساهمت بفعالية في بناء الشخصية الوطنية والمحافظة على مقوماتها ومن بينها جمعية العلماء المسلمين التي أنشئت في 05 ماي 1931 ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر.[1]

بعد الاستقلال استقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة اقامة دولة قوية ومستقرة، لذلك قامت بالاعتماد على التسيير الانفرادي والمركزي، الذي أدى بدوره الى انسحاب المجتمع المدني وانعكاساته، وما عمق هذه الانتكاسة هو اخضاع الحركة الجمعوية الى مستويين من الرقابة، تتمثل الاولى في الرقابة السياسية في اطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى

1- يحي وناس، مرجع سابق، ص15-17.

تمثيل المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشروعة في اطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني( الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائرين)، وتمثل كل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب، هذا الوضع أدى الى تدويل المجتمع المدني ومراقبته عن قرب في كل مجالات الحياة ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الطار الرسمي للدولة.

كل هذا التضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أدى بوزارة الداخلية الى اصدار تعليمة وزارية بتاريخ 1964، تطلب فيها من الدارة القيام باجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل الممارسة الادارية تحول مضمون هذه التعليمة الى سلطة تقديرية لمنح ترخيص انشاء الجمعيات.

لكن سرعان ما صدر أمران أولهما الأمر 71-79 الذي اعتبر بان الجمعية تمثل خطرا محدقا بالتماسك الوطني، بما تبديه من منافسة للدولة الممثل الوحيد لكل الجمعيات، كما كرس المرسومين المعدلين للأمر 71-79 مبدأ تغييب الجمعيات، واستمر هذا التهميش والاقصاء حتى بعد اصدار قانون 1987 الذي كرس سيطرة واشراف الادارة على حرية انشاء الجمعيات ومراقبة نشاطها وانهائها.

بعد ظهور بوادر ولبنات النظام الديمقراطي وحقوق الانسان من خلال التغييرات التي طرأت على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتخلي الدولة عن نظام التخطيط المركزي والانفرادي ونظام الحزب الواحد لصالح التعددية الحزبية، برزت معالم التغير في تصور وظيفة المجتمع المدني[1] خاصة بعد أحداث 1988، اذ حوت الجزائر على حوالي 25 ألف منظمة واتحاد ورابطة وجمعية بعد أحداث 5 أكتوبر [2]، حيث يربط الباحثون ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعها من تغييرات سياسية، قانونية.[3]

1- يحيى وناس ، المرجع السابق ص 19-20.

2- منير صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والاهداف ، مجلة العلوم الجتماعية والانسانية 19 (2008)، ص206.

3- مصطفى كيحل، دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) ص164.

هذه التغييرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فعالة في ارساء أساس دستوري لاشراك المواطن في ادارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996، اذ كرست المادة 43 من دستور 1996 صراحة الحق الدستوري في انشاء الجمعيات، اذ نصت على أن:

"الحق في انشاء الجمعيات مضمون، تشجيع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط اجراءات انشاء الجمعيات"، ونصت المادة 41 منه على أن: "حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن"، كما صاحب هذا الاعتراف الدستوري بحق انشاء الجمعيات والاقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حيرة انشاء الجمعيات وعدم اخضاعها لرحمة الادارة سواء في انشائها أو حلها.[1]

**أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:** [2]

1- **تنظيمات العمال والمزارعين**: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، النقابة الاسلامية للعمل، اللجنة الوطنية لانقاذ الجزائر، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين.

2- **النقابات المهنية**: نقابة الصحفين، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين.

3- **المنظمات النسوية:** الجمعيات الخيرية النسائية، الجمعيات او الاتحادات النسائية التابعة أو المعارضة للأحزاب، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية الحرة.

4- **جمعيات حقوق الانسان:** الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان.

5- **الجمعيات الثقافية:** الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، جمعية الجاحظة، الحركة الثقافية البربرية.

6- **الجمعيات التطوعية:** المنظمة الوطنية للمجاهدين، اتحاد أبناء الشهداء، اتحاد أبناء المجاهدين.

7- **الطرق الصوفية والجمعيات الدينية:** الطريقة القادرية، الطريقة الشاذلية، الطريقة السنوسية، الطريقة الدرقاوية، الطريقة العلوية، الطريقة التيجانية.

---

1- يحي وناس، مرجع سابق،ص22.

2- أيمن ابراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة- الحصار- الفتنة)"، مجلة المستقبل العربي 259 (2000) ص68-70.

**ثانيا: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الجزائر**

ويمكن تلخيص هذه العلاقة في:

**1- تحديد الخصم واحتوائه:**

ويمكن حصر هذا في المصافي الثلاث التي أقامتها الدولة:

**المصفاة الأولى: قانون الجمعيات**

حيث تسمح هذه القوانين بمراقبة كل أعمال الجمعيات، وهذا ما مكن الدولة من تحقيق غرضين في الوقت نفسه، فمن جهة تعرف بدقة كل النشاطات والقائمين عليها، ومن جهة أخرى يمكن أن توجهها وتحتويها.[1]

**المصفاة الثانية: المقرات**

تعتبر المقرات من ضمن المشاكل الكبرى التي تعانيها الجمعيات والتي تعود الى الأزمة العمرانية الخانقة التي تعيشها الجزائر، مما جعلها تمثل المصفاة الثانية التي تساعد الدولة على التحكم في نشاطات الجمعيات، اذ تمنح المقرات فقط الى الجمعيات المقربة منها او التي لا تضر بمصالحها، كما أن الاعتراف بالجمعيات دون منحها مقرات يخدم بطريقة غير مباشرة غرضين للدولة، فمن جهة يظهرها بأنها ديمقراطية اذا سمحت للمجتمع المدني أن ينظم نفسه، ومن جهة ثانية تقيده اذ لا يستطيع ان ينشط لان الافتقار الى المقر يؤدي الى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسبتية.[2]

**المصفاة الثالثة: الجانب المالي**

يشكل الجانب المالي المصفاة الثالثة لأن تحقيق اي نشاط يحتاج الى تمويل وخاصة ان بعض الجمعيات طرحت نفسها بديلا، طامحة بذلك الى تغطية العجز الذي لم تستطع الدولة التكفل به، حيث تبقى الدولة هي المصدر الأول والأساسي في تمويل هذه الجمعيات وبخاصة التي تخدم مصلحتها، أما الاعانات التي تقدم الى الجمعيات الاخرى فتتمثل في مبالغ محدودة

1- عبد الرزاق جيلالي وابراهيم بلعادي،" الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، مجلة المستقبل العربي 314، (2005)، ص137.
2- المرجع السابق، ص138.

جدا لا تلبي حاجاتها الأساسية ولا حتى النشاط المناسباتي المبرمج، مما أدى الى ضعف أدائها.[1]

**2- تشكيل قوة مضادة:**

لقد عمدت المجموعة الحاكمة الى استقطاب العديد من الجمعيات التي تحصل على دعم مالي ومادي، وتمكنت من امتصاص غضب اكتوبر وتعزيز مكانتها وضمان استمرارية النظام وذلك بفتح مجالات للتعبير من خلال دستور يقر بالتعددية الحزبية لكن تحت مفهوم محتشم (جمعيات سياسية)، كما استطاعت أيضا ان تضع لعبة استراتيجية عندما زاد الضغط الاجتماعي من أجل فرض الاعتراف بالأحزاب السياسية، وتمثل ذلك في وضع قانون مائع مكن من تكوين أكثر من 60 حزبا موزعة على جماعات صغيرة تنطلق من أفكار سطحية بعيدة عن العمق الايديولوجي والعمل الاستراتيجي، هكذا استطاعت المجموعة الحاكمة تجنيد الجمعيات واستقطاب أغلب الأحزاب واستخدامها لتقوية سلطانها ونفوذها، خاصة بعد اقتناعها بأن قوة المجتمع المدني تعني اضعاف الدولة والعكس صحيح.[2]

***المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة***

عملت الجزائر على حماية البيئة ومحاربة العوامل المعرقلة لسير التنمية المستدامة في الجزائر علاوة على مشاركاتها في المحافل الدولية التي عملت على وضع خطط للمدى البعيد من أجل بيئة سليمة وحياة مستدامة.

**أولا: جهود الدولة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة**

**1- الأجهزة المعينة بترقية التنمية المستدامة:[3]**

لقد تم انشاء مجموعة من الأجهزة وكلت لها مهمة ترقية هذا النمط من التنمية:

1- عبد الرزاق جيلالي وابراهيم بلعادي، مرجع سابق، ص139.
2- المرجع السابق، ص140.
3- المدرسة الوطنية للادارة، مرجع سابق، ص22.

**الندوة الجهوية لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة:** وتتكون تشكيلتها فعليا من وزير البيئة وتهيئة الاقليم، الوزير المنتدب المكلف بالانعاش الاقتصادي، الوزير المكلف بالتنمية الريفية او ممثلين عنهم اضافة الى الولاة الذين تضم أقاليمهم الندوة وكذا اطارات الدولة من باحثين ومهندسين وموظفين. أما عن تسيير الندوة فهي تنعقد أولا كجمعية عامة ثم يتم تقسيمها الى ورشات عمل بحيث تعالج كل ورشة ميدانا معينا لا يخرج عن الصلاحيات والميادين للندوة وهذا بالتنسيق مع الورشات الاخرى.

أما فيما يخص مهام الندوة فهي تتمثل في اعداد المخططات الجهوية لتهيئة الاقليم ووضع أدوات التخطيط الحضري والبيئي.

**الوكالة الوطنية للتنمية المستدامة للسياحة:** تسند لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية. تتولى في هذا الاطار على وجه الخصوص اقتناء وتهيئة واعادة بيع أو تأجيل الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية والمناطق المعدة لانجاز المنشآت السياحية.

ويحدد تنظيم هذه الهيئة وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم.

وفي غياب قاعدة تنظيمية تبقى هذه الوكالة مجرد تسمية لجهاز يتطلب انعاشه بوجوب النهوض بالسياحة نظرا تملكه الجزائر من ثروات ومناطق يمكن لها استقطاب عدد هائل من السواح يذرون دخلا كبيرا على الخزينة العمومية.

**المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة:** ويكلف المرصد بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والهيئات المعينة بجمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي والتقني والاحصائي ومعالجتها واعدادها وتوزيعها.

**المجلس الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة:** ويضطلع على وجه الخصوص بالمهام التالية:

- اقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
- المساهمة في اعداد المخططات الجهوية .
- يقدم تقريرا سنويا على تنفيذ المخطط الوطني أمام غرفتي البرلممان.
- تحدد تشكيلة المجلس ومهامه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

إلا أنه والى غاية الآن لم يعرف المجلس طريقه الى الوجود الفعلي عكس الندوة الجهوية لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة التي وبعد النشأة القانونية عرفت نشأتها الفعلية.

**المعهد الوطني لمهن البيئة:** هو الهيئة الجامعة للقطاعات المكونة للبيئة (التعليم العالي، التربية الوطنية، التكوين المهني)[1]، وقد تم انشاء هذا المعهد بالتنسيق مع عدة وزارات في اطار تحسين ودعم القدرات ضمن التجمعات التالية:

- الجماعات المحلية: تسيير النفايات الصلبة والحضرية والمياه المستخدمة.
- المؤسسات: انشاء اجراءات الرقابة الذاتية، نظام تسيير بيئي عقلاني وتسيير النفايات الصناعية.
- مكاتب الدراسات: دراسة الآثار على البيئة، مراجعات بيئية.
- جمعيات بيئية، اجتماعية، مهنية، شبابية، نسوية: برامج تكوين موجهة لدعم قدراتها على التحسيس ونشر السلوكات البيئية السليمة.[2]

**المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة**: لمكافحة بروز التلوث الصناعي بمختلف مصادره.

1-وشنان حكيمة ومنصوري سميرة، "الاجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة في دول العالم الثالث- الجزائر نموذجا-"، في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، المحرر: علي قوادرية وآخرون (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)ص76.

2- عبد الله حرتسي حميد،" السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004" (رسالة ماجستير في نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2005) ص159.

**2- بعض الاجراءات التنظيمية الوقائية المتبعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة:**

ويمكن تلخيصها في:[1]

**أ- غلق أو اغلاق الانشاءات والمؤسسات:** وهذا الاجراء يمكن أن يأخذ شكلين هما:

**الإلغاء أو الغلق النهائي**: من خلال المنع النهائي او التخلص من المنشآت المضرة بالبيئة والمواطن.

**الإلغاء أو الغلق المؤقت:** من خلال المنع المؤقت للإنشاءات والمؤسسات التي تشكل خطرا على البيئة والمواطن، وهي لا تقل فعالية عن سابقتها باعتبار أن المستغل ملزم بدفع تكاليف الاستغلال بصورة مستمرة طيلة مدة الالغاء أو التوقيف لنشاطه.

**ب- وقف الأعمال**: ويتم هذا الاجراء عند عدم التزام المؤسسة بتنفيذ الاجراءات الوقائية.

**ت- التنفيذ الالزامي للأشغال:** ويتم اللجوء الى الزام المستغل بعمليات صيانة واصلاح الضرر البيئي اللاحق، حيث يمكن اللجوء إما الى التعويض أو إرجاع الأماكن الى حالتها الطبيعية.

كما يوجد نوع آخر من الإجراءات، هي الإجراءات التنظيمية التصحيحية، وتبنى هذه الأخيرة على أساس النتائج تترب على النشاطات البشرية، من خلال العمل على تصحيح الضرر البيئي.

**3- الاهتمام بالوعي البيئي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة: [2]**

**أ- ادراج البيئة في برامج التربية:** إذ تم إدخال التعليم البيئي ضمن النظام المدرسي الجزائري رسميا في 20 نوفمبر 2002، حيث قامت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ضمن برنامج تدعيم التربية في مجال البيئة في أفريل 2002، بابرام عقد مع وزارة التربية الوطنية لانشاء مخطط عمل مشترك في مجال التربية البيئية، يتم تطبيقه في 07 ولايات من القطر ثم تعميمه تدريجيا في المستقبل على كافة المؤسسات التربوية، وللاشارة فقد شمل هذا

1- عبد الله حرتسي حميد، مرجع سابق، ص161.
2- عبد الله حرتسي حميد،مرجع سابق، ص161.

**ب-** البرنامج فترة تجريبية خلال العام الدراسي 2003/2002 على 131 مؤسسة تربوية: 71 مدرسة ابتدائية، 39 إكمالية، 31 ثانوية.

**ت- ادراج البيئة ضمن التكوين المهني:** اضافة الى العقد المبرم مع وزارة التربية قامت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة في جانفي 2003 بابرام عقد مماثل مع وزارة التكوين المهني، وذلك بغرض ادخال مفهوم البيئة من جهة وفتح فروع جديدة للتكوين المهني متخصصة في مجال حماية البيئة من جهة أخرى.

**4- الاهتمام بحماية البيئة في اطار تحقيق التنمية المستدامة:**

ويمكن تلخيص هذا الاهتمام في الأتي:[1]

- المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، عام 1973.
- المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، عام1974.
- الانضمام الى اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث عام 1980.
- المصادقة على البرتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات، عام 1981.
- المصادقة على البرتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة الاخرى في الحالات الطارئة، عام1981.
- المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال افريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، عام 1982.
- الانضمام الى الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية، عام 1982.
- المصادقة على الاتفاقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية عام 1982.
- الانضمام الى البروتوكول المتعلق بحماية البحر المتوسط من مصادر برية، عام 1982.

1- محمد صالح قروم وإلياس بودعادة، "حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة –الواقع والمامول-" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأقره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2008)،ص10.

- الانضمام الى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحياوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، عام1982.
- الانضمام الى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون، عام 1992.
- المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ، عام 1992.
- الانضمام الى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون، عام 1992.
- المصادقة على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، عام 1992.
- المصادقة على بروتوكول عام 1992 لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث الزيتي، عام 1998.[1]
- الانضمام مع التحفظ الى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، عام 1998.[2]

## ***المبحث الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة:***

يواجه المجتمع المدني العربي عموما، والمجتمع المدني في الجزائر خصوصا مشاكل وتحديات جمة تم ذكرها في المبحث الأول من هذا الفصل،ولمعالجة هذه التحديات تم التطرق في هذا المبحث الى كيفية تفعيل دوره من أجل ان يقوم بوضائفه وأدواره على أتم وجه.

### ***المطلب الأول: تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية الميتدامة:***

هناك مجموعة آليات تعمل على تفعيل الدور الذي يقوم به المجتمع المدني بغرض تحقيق أهدافه، ويمكن تلخيص الجوانب الأساسية لتفعيل هذا الدور في:

#### 1- الجانب القانوني:

هو الاطار العام للدولة ويسمح بتفعيل المجتمع المدني واعطائه الضمانات اللازمة لحركته ونشاطه بحكم ما يوفره من أدوات للالتزام والضبط والرقابة[3]، ويمكن لهذا التفعيل ان يمس عدة جوانب منها:

---

1- عمر شريف ،مرجع سابق ،ص170.
2- عمر شريف ،مرجع سابق ،ص170.
3- ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن لعربي، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004) ص292.

- العمل على ايجاد دساتير تقر بالتعددية وتتضمن ممارسة قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وصيانتها.
- أن تتضمن هذه الدساتير مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية).
- صياغة قواعد قانونية واضحة تهتم بتنظيم تكوينات المجتمع المدني وفق أحكام الدساتير التي يتم الاستغناء عليها شعبيا.

**2- الجانب السياسي:**

هو الجانب الذي يوفر لقوى المجتمع المدني حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة، وضمن هذا المجال السياسي يجب أن تنظم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والدولة في مبدأين أساسيين:

- حياد الدولة ازاء قوى المجتمع المدني.
- توفر القنوات الرسمية التي تمكن القوى الاجتماعية كلها من التعبير عن نفسها.[1]

**3- الجانب الاقتصادي:**

ويقصد به اعطاء دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها الأفراد سواء كانوا فرادى أو جماعات تعاونية مستقلة عن الدولة وبعيدا عن تدخلها، ويقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والتدخل في بعض المشروعات التي يعجز عنها القطاع الخاص.[2]

فقد تبنت العديد من الدول العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مبدأ الانفتاح الاقتصادي والخوصصة، وهذا التوجه اذا ما تم تطبيقه وفق معايير علمية، فانه سيدعم الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لأن ذلك سيساهم في توفير مجال لحركة هذه المؤسسات والتنظيمات.[3]

1- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية9 (2003)، ص81.
2- ثناء محمد فؤاد، مرجع سابق، ص195.
3- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مرجع سابق ص82.

**4- الجانب الثقافي والاديولوجي:**

ويمكن حصر هذا الجانب في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم المشاركة وتعميق الولاء، وعليه وجب الاهتمتم بالمؤسسات التي تقم بترسيخ هذين العنصرين، وهما مؤسستي التعليم والاعلام.

تقوم هاتان المؤسستان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات، ومن أهمها ارساء هذه القيم واحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بكل حرية.

كما تقوم مؤسسات التعليم والاعلام بوظيفو التنشئة الاجتماعية من خلال تعبئة الفرد ليؤدي أدواره داخل النسق السياسي والاجتماعي، ويصبح عندئذ مواطنا ايجابيا[1] يساهم في تحقيق التنمية لمجتمعه في جميع الميادين.

اضافة الى ما سبق ذكره، هناك اعتبارات أخرى تساهم في تفعيل المجتمع المدني للقيام بأدواره المختلفة:[2]

- يفترض أن يكون الانضمام الى مؤسسات المجتمع المدني على أساس الكفاءات والشهادات لا على أساس الوراثة.
- قدرته على التكيف مع التطورات البيئية اي الاستمرار ومواكبة التغيرات واجراء التعديلات اللازمة لمنع تجميده.
- تعدد المستويات الرأسية والأفقية لمؤسسات المجتمع المدني، اي تعدد هيئاته ووجود مستويات تراتبية فيها، وانتشارها داخل مناطق القطر الموجودة فيه.
- دفع الطبقات والأفراد الأغنياء الى المساهمة في دعم مؤسسات المجتمع المدني وتوعيتهم بأهميتها في دعم التنمية.
- ضرورة زرع قيم وأعراف وتقاليد تستند على قبول الآخر، وكذا تشجيع المشاركة.[3]

1- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي، مرجع سابقن ص82-83.
2- ازدهار محمد عيلان،" آليات بناء مؤسسات المجتمع المدني: الوطن العربي نموذجا،" مجلة النبأ 70، مارس2004، ص8.
3-أماني قنديلن تفعيل دور الجمعيات الأهلية في اطار السياسات العامة"، منتدى السياسة العامة 21 (2005)، ص17.

- دورة تفعيل المعرفة داخل منظمات المجتمع المدني: هذه الدورة هي حلقة متصلة مكونة من ثلاثة عناصر أساسية هي المعرفة فاستيعابها ثم توظيفها، فعادة ما يغيب شق التوظيف عن معظم المجتمعات المدنية في حل المشكلات.[1]
- الاستثمار في الموارد البشرية الفكرية: ويقصد بها تنمية الموارد البشرية الفكرية والعمل على استمرارية تعليمها وتدريبها وادارة المعلومات والوسائط المتعددة الرقمية التي تستهدف أكبر مساهمة ممكنة للمعلومات، مما يسمح لمؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بأدوارها على أكمل وجه.
- معاملة متساوية لكافة الأعضاء المنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني.
- انشاء آلية مؤسسية على المستويات المحلية والوطنيو والدولية، لتنسيق وتنظسم جهود المجتمع المدني وتعزيز الثقة والتعاون بينها، بهدف التكامل وجعل التنافس ايجابيا ولمصلحة المستفيد من الخدمات وعمليات التمويل والمساعدات الانسانية.
- انشاء شبكات اتصال بين منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مشترك على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة ووضع أولويات المجتمع على جدول أعمال الحكومة، واثارة الوعي بالقضايا ذات الأهمية في نمو المجتمعات وتطور الدول.[2]
- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على اتباع أسلوب التمويل الذاتي، بواسطة مشاريع انتاجية دائمة تؤمن لها دخلا ذاتيا.
- العمل على تطوير هياكل منظمات المجتمع المدني والأخذ بمبادئ الديمقراطية داخلها.
- ضرورة اعتماد التخطيط المستقبلي، لأن غياب التصور المستقبلي لنشاطات المجتمع المدني سوف يؤدي الى عدم قدرتها على تحقيق أهدافها نتيجة لضعف تعبئة كافية للجمهور والذي يحتاج الى وقت طويل لشحنه واقناعه بطبيعة النشاط، وهو العامل

1- كمال بطوش، ادارة المعرفة ودورها في ارساء قواعد الحكم الرشيد: البنية التمكينية لمجتمع المعلومات"( ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:"الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي،" ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007)، ص381.

2- الاتحاد البرلماني العربي، السند4/ مج46" (مذكرة الأمانة العامة للاتحاد مقدمة في الدولة السادسة والأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول: إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دول المؤسسات،" الجزائر، 11-12 جويلية 2005.)

الذي لا يتوفر لدى الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تبني نشاطها الرئيسي على رد الفعل وليس على التنبؤ والتخطيط المستقبلي.[1]

ومن بين آليات تفعيل المجتمع المدني، يمكن ادراج آلية تفعيل التشابك والشراكة بين القطاعات الثلاثة.

***المطلب الثاني: آليات تفعيل التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص***

حتى يتم تعزيز دور المجتمع المدني، وجب تعزيز وتوطيد علاقته بالدولة والقطاع الخاص، هاذان الأخيران اللذان يعدان طرفان أساسيان الى جانب المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، ومن بين أهم آليات تفعيل العلاقة بين الثالوث عي:

1- **تعزيز مقومات الحو كمة:** والعمل على الأخذ بها، مما يسمح بتحسين العلاقة بين القطاعات الثلاث، ما يؤدي بدوره الى تحقيق تنمية ملموسة وفعالة.

2- **انتهاج أساليب الحو كمة الالكترونية:** يشكل الانترنيت اليوم عنصرا مركزيا في البنى التحتية لمجتمع المعلومات، فلقد تطورت من مجرد مجال للبحوث والدراسات الأكاديمية لتصبح مرفقا عالميا للجمهور العام، فهي اليوم وسيلة عالمية مهمة للاتصالات.

ولقد لقيت فكرة الحكومة الالكترونية استحسانا كبيرا، ورأت العديد من الحكومات فرصة لتجسيد التغير، بربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة، وكذا توطيد العلاقة مع الفاعلين الآخرين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، فالتشابك باعتباره شكلا تنظيميا جديدا يقرب الفاعلين، ويرفع مستوى التبادل ويزيد من شفافية الأعمال، كل هذا يدفع باتجاه اعتماد مشروع الحكومة الالكتروني.[2]

3- **ترسيخ الديمقراطية:** يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواصل وليست مفهوما مجردا أوجاهزا يمكن استيراده وتطبيقه داخل أي مجتمع، كما أنها ليست نظاما يولد منذ البداية مكتملا، بل هي عبارة عن

1- يحيى وناس، مرجع سابق،ص64.
2- سليمان رحال، "موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد" (ورقة بحث في الملتقى الدولي حول :"الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف ، الجزائر، 8-9 افريل 2007) ص87.

مشروع وضع لتحسين وتطوير الحياة الاحتماعية، قابل للنقد والمراجعة والتصحيح، وهذا في حد ذاته من صميم الديمقراطية نفسها.

وعليه يمكن تعريف الديمقراطية على أنها وسيلة للاصلاح وأداة من أجل تغيير الأوضاع وفتح المجال أمام الحلول من مختلف الجهات، تعتمد عليها الدول لتنضيم حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

وبهذا يمكن القول ان الديمقراطية تفتح المجال أمام كل من القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني لمشاركة الدولة في القيام بوظائفها التنموية.

4- **سن القوانين والتشريعات:** التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث أن كل فاعل يقوم بدوره في حدود مرسومة له، لكن هذا لا يمنع من وجود تكامل بين هذه الأدوار.

5- **اعتماد مبدأ تقاسم المعلومات:** حيث ان مبدأ تقاسم المعلومات بين القطاعات الثلاثة: القطاع الأول والقطاع الثاني والقطاع الثالث، من شأنه ترشيد اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق التغيير وتحسين نوعية الأداء، الا أنه هناك بعض السلبيات التي تتجسد في السلوكات البشرية الناتجة عن التقاسم أو التشارك في المعلومات والمعرفة، المتمثلة في المخاوف النفسية حول زوال وفقدان المعلومة والخبرة عند تسرب معارفهم وخبراتهم للآخرين[2]، لذا وجب التخلص من هذا السلوك السلبي الذي يعيق العلاقة بين القطاعات الثلاثة خاصة وأن المعلومة هي أساس عمليات اتخاذ القرارات.

6- **العمل على تشجيع الحوار الايجابي:** لتعزيز الثقة المتبادلة حتى تصبح منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص أو شبكاتها جهازا استشاريا للقضايا الانمائية، ويمكن تعزيز الثقة من خلال:

- حث الحكومات على عدم التمييز والتحيز، وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.[3]
- اشراك منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في دراسة وصياغة السياسات والبرامج التنموية.

1- الطاهر بلعيور، الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم"، مرجع سابق، ص104.
2- كمال بطوش، مرجع سابق، ص384.
3- الاتحاد البرلماني العربي، مرجع سابق.

- زيادة تقدير الحكومة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وتغيير الاتجاهات الحكومية السلبية نحوهما وتقليل العوائق التي تواجهها.
- تحويل وظائف ومهام كان يتم اعدادها بواسطة الحكومة الى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأحد الوسائل لتضمين ومشاركة هذين القطاعين، ويمكن للحكومة أن تتعاقد معهما على أداء بعض هذه الوظائف.
- زيادة تقدير المؤسسات الحكومية للأفكار والقضايا وطلبات الاصلاح التي تخدم قضايا وسياسات وبرامج التنمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال بناء قنوات اتصال متبادلة (ذات اتجاهين) بين القطاعات الثلاثة.

7- تشجيع وحماية الحرية الاعلامية: وجعل وسائل الاعلام تغطي كل جوانب الحياة وهذا لجعل الميدان الاعلامي أكثر ديمقراطية.

8- ايجاد منظومة قيمية: تعكس ثقافة وسياسة واعية، تسهم في تحجيم الصراعات المختلفة المحتملة بين كل من القطاعات الثلاثة وتحد من
استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية سليمة غير صراعية.[1]

وبهذا يمكن القوا أنه تم التطرق الى أهم الطرق والأساليب والآليات التي من الممكن اتباعها من قبل تنظيمات الجتمع المدني لتفعيل أدائها ونشاطها كشروط أحيانا وتوصيات

أحيانا أخرى، وهي أيضا مجموعة من الآليات التي يجب على الحكومات أن تأخذ بها للتغيير، والتي من واجبها أن تعمل على تحقيقها بالتعاوم مع القطاعات الاخرى جنبا الى جنب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

1- ياسين بوجدرة، مرجع سابق، ص368.

**خلاصة**

لقد بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة، مثلها مثل الدول العربية الى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي: وضع اطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث واخضاعها للمعايير الدولية، وضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، لكنها لم تعط أهمية للدور الذي يمكن ان تقوم تنظيمات المجتمع المدني في هذا المجال، لأن التنمية المستدامة عملية ومجموعة سياسات تضعها الدولة ولن تكون أكثر فعالية الا اذا شاركت فيها فواعل اخرى: المجتمع المدني والقطاع الخاص، وضمن هذا السياق يجب على الدولة أن تدرك أهمية هذه الفواعل وأن تنظر اليها كشريك لها في ادارة شؤونها بصفة عامة، ذلك أن شراكة الدولة مع القطاعات الأخرى تعتبر وسيلة للحد من المشاكل وذلك من خلال العمل الجماعي وتقاسم المعلومات والأعماء، وكذا أن تعمل الدولة على ازالة جميع الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الفواعل في ممارستها لأنشطتها.

لذا وجب على الدولة الجزائرية الاهتمام أكثر بمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص التي من شأنها أن تعطي الاضافة اللازمة لسير العملية التنموية، وذلك من خلال فتح المجال أماها.

# خاتمة

## خاتمـــة

إن موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، يكتسي أهمية بالغة، اجتمعت من أجله مختلف الدول والحكومات في العالم اضافة ال مختلف تنظيمات المجتمع المدني سواء كان محلي او عالمي، وشاركتهم في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، من أجل مضاعفة الموارد وزيادة فعالية التأثير في السياسة العامة، من خلال إرساء قواعد المعلومات والقيام ببرامج تقابل الحاجات المحلية، وتصورات تنموية واستشراف مستقبلي للتحولات المجتمعية من أجل ضمان مواكبة العمل المدني وأهدافه وآلياته وبشكل يتماسى مع روح العصر ويجعله عنصرا فاعلا في المساهمة في التغييرات الاجتماعية- السياسية، ومعالجة موضوعات وقضايا حقوق الانسان، المرأة، الطفل، الشباب، الصحة والبيئة وقضايا التنمية في العالم.

وقد اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الآليات والأدوات، واقترحت مجموعة من الحلول، تراوحت بين الهيئات الرسمية، من خلال الوكالات والمجالس والهيئات التي تعنى بمجالات التنمية المستدامة، من حيث طرحها كورقة مهمة يستوجب إدراجها كلما تعلق الأمر بموضع التنمية أو اقامة وتشييد المشاريع او من خلال تحسيس الهيئات الأهلية وفئات المجتمع المدني، بضرورة التفكير في المستقبل واحترام حقوق الأجيال اللاحقة.

لكن فقدان التخطيط المستوعب أين تتجند النشاطات الاجتماعية والاقتصاددية والفكرية كافة، ذلك لأن عملية التطور الاجتماعي وقضايا التنمية جزء لا يتجزأ منها، لا تتحقق إلا بعون منسجم متكافئ بين سائر الجهود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعليه فان الاجابة عن اشكالية الدراسة هي أن هناك الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجال التنمية المستدامة لكنها تقف عند حدود ضيقة، وأعمال شكلية لا تصل الى مستوى الفعالية والكفاءة التي تتمتع بها المجتمعات المدنية في الدول المتقدمة وذلك يرجع الى:

- عدم فسح المجال من قبل الدولة أمام تنظيمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وبدلا من دعمها ومساندتها، تضع العديد من العراقيل المؤسسية والقانونية والسياسية – التي تم تناولها سابقا-

## خاتمـــة

- سيطرة النظام الحاكم على تنظيمات المجتمع المدني وإخضاعها لخدمة مصالحه، ومراقبة نشاطها والتحكم في أعمالها وذلك من خلال عدة أساليب كالدعم المالي، عدم منحها مقرات، الأمر الذي يؤدي الى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسنتية. لذلك، ومن أجل أن تقوم تنظيمات المجتمع المدني بدور أساسي فعال في تحقيق التنمية المستدامة وجب أن تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة.

- الفشل في إرساء دعائم منظومة الحو كمة، التي تعتبر الوسيلة والهدف في الوقت نفسه لأن الرشادة وحسن القيادة والعمل بالعلم في اطار ثقافة احترام الآخر ضمن حكم سيادة القانون التي إن اعتمدت كان النجاح حليف كل الأعمال الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الجزائر.

- غياب النظرة التكاملية والرؤية الشاملة للتنمية البشرية والمجتمعية على المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كذلك ضعف التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين تنظيمات المجتمع المدني الوطنية والاقليمية والدولية، وأيضا عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق وهو عامل آخر مؤدي الى تعطيل دور المجتمع المدني.

- نقص المساعدات خاصة من طرف مؤسسات القطاع الخاص، وهذا ما يؤثر سلبا على أعمال تنظيمات المجتمع المدني.

وفيما يلي سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تمكن تنظيمات المجتمع المدني من القيام بدور أساسي وفعال في تحقيق التنمية المستدامة في الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة:

- اعتماد منظمات المجتمع المدني شريكا مع الحكومة في البرمجة والتخطيط والتنفيذ والتقويم وايجاد آلية تنفيذية لهذه الشراكة، والاعتراف بالدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من قبل الحكومة، ووضع الأسس السليمة لبناء الشراكة، عبر توفير المناخ السياسي والتشريعي الذي يسهل على منظمات المجتمع المدني القيام بدورها.

- التأكيد على أن تكون العلاقات متبادلة بين أجهزة المجتمع المدني والمؤسسات المانحة قائمة التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي والندية، دون

## خاتمـــة

طغيان مؤسسات الدولة المانحة على تنظيمات المجتمع المدني، والعمل على انجاز قانون جديد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني يعزز من دور الجمعيات ومن استقلاليتها ومن حرية التنظيم وحرية الرأي وحرية التعبير.

- عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكة ثلاثية، من أجل تعبئة أفضل لقدرات المجتمع، وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم عن طريق صياغة سياسات تمكن الربط بين النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية، وإدارة ذكية لهذه السياسات من أجل دعم هذه الروابط واستمراريتها في سبيل تنمية مستدامة.

- دمقرطة التنمية التي تقوم على اشراك مختلف القوى والفئات الاجتماعية وضمنها بنى المجتمع المدني في تحديد السياسات والخيارات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، ولتحقيق ذلك علينا التعاون مع العالم العربي وذلك ببناء شراكة عربية اذ تعتبر هذه الشراكة ضرورية لاستمرارية التعاون والتنسيق من أجل العمل على تحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمع المدني وتحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان.

- تزويد تنظيمات المجتمع المدني بالمقومات وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية. في علمها التنموي.

- تكوين رؤية شاملة ومحفزة لرؤية لما بعد عشرين أو ثلاثين سنة، وتصميم محكم لبلوغ هذه الرؤية على مراحل، وليس مجرد قائمة من المشاريع والتوجهات العامة التي سرعان ما نتخلى عنها أو نعجز عن تنفيذها.

# قائــمة المراجع

**قائـمة المراجع :**

- ابراهيم عبد الجليل السيدن المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال : برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة، في التنمية المستدامةوالادارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحرر: محمد ابراهيم التويجري (البحرين:المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر)

- ابن منظور، لسان العرب ج15 (بيروت: دار صادر1990).

- أحمد ابو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الابعاد.....و....المنهج (الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب).

- أحمد بلعلبكي، موضوعات و قضايا خلافية في تنمية الموارد العربية مقاربة اجتماعية – اقتصادية (بيروت دار الفارابي، 2007).

- أحمد حسين حسن،الجماعات السياسية الاسلامية والمجتمع المدني (القاهرة :الدار الثقافية للنشر،2000)

- أحمد شكري الصبحي،مستقبل المجتمع المدني في الواقع العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربي،2000)

- ازدهار محمد عيلان،" آليات بناء مؤسسات المجتمع المدني: الوطن العربي نموذجا،" مجلة النبأ 70، مارس2004،

- الاتحاد البرلماني العربي، السند4/ مج46" (مذكرة الأمانة العامة للاتحاد مقدمة في الدولة السادسة والأربعون لمجلس الاتحاد البرلماني العربي حول: إسهام البرلمانات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دول المؤسسات،" الجزائر، 11-12 جويلية 2005.)

- الاستراتيجية و الاهداف العامة للخطة الخمسية(2002- 2007) و خطة العام الاول منها"، ثم تصفح الموقع: مارس 2020،-www.mop.gov/pdf/kh5d.pdf

- ألبر داغر، الموسوعة العربيةللمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد 4، البعد الاقتصادي (بيروت:الدار العربية للعلوم-الاكاديمية العربية للعلوم، 2006).

- الطاهر بلعيور، الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) .
- الطاهر بلعيور،"المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية15 (2006).

- الطاهر سعود "موضوعية ترشيد الحكم في تراثنا العربي الاسلامي : كتاب بدائع السلك في طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق نموذجا" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد والاستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، سطيفن الجزائر، 8-9 أفريل 2007) .

- الطيب بلوصيف، "الحكم الراشد: المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجسات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل2007) .
- الطيب بلوصيف،" الحكم الراشد : المفهوم والمكونات" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007).
- العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية9 (2003)
- المجتمع المدني وصور علاقته بالدولة،" تم تصفح الموقع: مارس 2020،
- المدرسة الوطنية للادارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة-داسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري- (الجزائر: المدرسة الوطنيةللادارة، 2006-2007) .

- أماني قنديل، تفعيل دور الجمعيات الأهلية في اطار السياسات العامة"، منتدى السياسة العامة 21 (2005).

- أميرة محمد عبد الحليم "لجنة بنجلاديش لتطوير الريف"، مجلة السياسة الدولية 174 (2006)

- أيمن ابراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر (الحجرة- الحصار- الفتنة)"، مجلة المستقبل العربي 259 (2000)

- أيمن عودة "التنمية تتحقق بفتح قنوات اتصال بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني" "ورقة بحث قدمت في ملتقى اقليمي حول: دور المجتمع المدني ارساء حكم القانون"، الاردن: 3-6 ديسمبر 2008)

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي "UNDP " تقرير التنمية الانسانية العربية 2002

- بيان هاني حرب، " دور القطاع الخاص في دعم التشغيل و تنمية الموترد البشرية"(ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول: " الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل"، الرباط، المغرب، 21-23 اكتوبر 2008).

- تحسين افكيرين، القانون الدولي للبيئة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).

- تعريف المجتمع المدني، تم تصفح الموقع: جانفي 2020. (www .balagh.com/matoat/orstch/65/sc0v7g7y.htm-12k)

- توفيق المدني،المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، (منشورات اتحاد الكتاب العرب،1997).

- ثناء فؤاد عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن لعربي، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004) .

- جاسم الصغير، مجتمع مدني: خصائص وسيمات مؤسسات المجتمع المدني، تم تصفح الموقع: مارس 2020، (www.alithad.com/paper.php؟ name=news&fille=article=28249-25k)

- جامعة الدول العربية،" مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية" تم تصفح الموقع يوم :8 جوان 2009،

- جريدة الصباح، افاق استراتيجسة التنمية : المفهو، المكونات، تم تصفح الموقع يوم: 28 جانفي 20008،

- جميل الحمداوي، "المجتمع المدنيأساس التنمية البشرية في العالم العربي"، تم تصفح الموقع يوم مارس 2020،(www.diwanalarab.com/spip؟-article11595 86k- )

- جودي هاول، تغيير التوقعات: المجتمع المدني والتنمية الدولية، المجتمع المدني عرض نقدي (قسم دراسات السلام، جامعة برادفورد، 2007).

- حسين علي الحمداني، الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني"، تم تصفح الموقع ماي2020.

- حمدي هاشم، "البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي "، تم تصفح الموقع: ماي 2020،

- حميد كاظم شذر، "مجتمع مدني:مفهوم المجتمع المدني وخصائصه،" تم تصفح الموقع : مارس2020.

- خالد حنفي علين "المجتمع المدني والتنمية في افريقيا"، مجلة السياسة الدولية 174(2008) .

- خصائص المجتمعه المدني ووظائفه،" تم تصفح الموقع: مارس 2020.

- دوناتو رومانو، "الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع: 2020

- راغدة حداد و عماد فرحات، "تقتحم قطاع الاعمال 97 %من الشركات تطبق سياسات بيئية، مجلة البيئة و التنمية، 12نوفمبر2007.

- رواء زكي يونس الطويل، استدامة الموارد مسؤولية مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الانسان، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (المنامة:المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية).

- زهير عبد الكريم كايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات (عمان: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2003).

- سامح فوزي: الحو كمة (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجسة، 2005).

- سعيد بن سعيد العلوي واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1992).
- سلوى شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين" في تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، المحور: سلوى شعراوي جمعة ( القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، بدون سنة نشر).

- سليمان رحال، "موقع الحكومة الالكترونية من الحكم الراشد" (ورقة بحث في الملتقى الدولي حول :"الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف ، الجزائر، 8-9 افريل 2007) .
- شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواتي،"نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء"(ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول:العمارة والعمران في اطار التنمية "،مصر، 26-28فيفري 2004.
- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم

- صالح زياني،" تشكل المجتمع المدني وافاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية17 (2007).

- صالح ياسر،"المجتمع المدني والديمقراطية"،تم تصفح الموقع : مارس 2020، (www.ao-academy.org/wesima-articles/library-20061210-832.htlm)
- صلاح الدين فهمي مجمود، دور القطاع في المشاركة المجتمعية: تجارب عالمية (القاهرة: جامعة الأزهر بدون سنة نشر).

- ضاري ناصر المجمعي، الأبعاد البيئية للتنمية( الكويت: المهد العربي للتخطيط، 1996).
- ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003).
- طارق عبد العالي حماد، حو كمة الشركات "المفاهيم –المبادئ- التجارب" تطبيقات الحو كمة في المصارف (القاهرة: الدار الجامعية، 2005).

- عبد الرزاق جيلالي وابراهيم بلعادي،" الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي"، مجلة المستقبل العربي 314، (2005).

- عبد الله السلام حمدان اللوح ومحمود هاششم عنبر،"علاج مشكلة الفقر(دراسة قرآنية موضوعي)،" مجلة الجامعة الاسلامية 1 (2009).

- عبد الله بن جمعان الغامضي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2009، docs.ksu.edu.sa/pdf/articles20/articles200074.pdf

- عبد الله بوصنوبرة، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول :" الحكم الراشد واستراتيجسات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007).

- عبد الله حرتسي حميد،" السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة" مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004" (رسالة ماجستير في نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2005).

- عبد الله محمد ابراهيم، "التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة"، تم تصفح الموقع: فيفري 2020.

- عدلي أبو طاحون، ادارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية (الاسكندري: دار النشر المكتب الجامعي الحديث، 2000) .

- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي، ط2(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

- عصام الحناوي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد2، البعد البيئي(بيروت : الدار العربية للعلوم- الأكاديمية العربية للعلوم،2006).

- عطية حسن أفندي، "دور المنظمات غير الحكومية في ادارة شؤون الدولة والمجتمع، المحرر: سلوى شعراوي جمعية (القهارة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001) .

- عطية صلاح سلطان،"مدخل لتعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لدعم جهود التنمية المحلية"(ورقة بحثية حول:اطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني،مصر، محافظة المتوفية).
- علي بن هادية واخرون، القاموس الجديد للطلاب، ط7(الجزائر:مؤسسة الكتاب،1991).
- عماد الدين عدلي: "بروتوكولات خطة عمل المتوسط MPA، منتدى البيئة 17 اوت 2008، .

- عمر الشريف ، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-" (رسالة دوكتوراه في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007) .
- عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر" ( رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007)..
- فتيحة اوهايبية، "المواطنة في ظل الحكم الراشد" (ورقت بحث قدمت في الملتقى الدول حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي "، ج1 سطيف، الجزائر، 8-9 افريل 2007) .

- فتيحة هارون، "الحكم الراشد ومعضلات الدولة الحديثة بدول العالم الثالث- الدولة العربية نموذجا-" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر 8-9 أفريل 2007).
- فريد باسيل الشاني،"المجتمع المدني"،تم تصفح الموقع يوم 15:ديسمبر2008،www.ahewar.org/debat/show.rt.asp؟aid=48214-38k)
- فهيمة خليل أحم العيد، "هيئات المجتمع المدني (ngos) والتنمية الوطنية" (ورقة بحثية قدمت في مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "الادوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني"، الكويت، 10-11 أفريل 2006).

- كمال بطوش، ادارة المعرفة ودورها في ارساء قواعد الحكم الرشيد: البنية التمكينية لمجتمع المعلومات"( ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:"الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي،" ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007).
- كمال بلخيري وعادل غزالي، متطلبات الادارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007).
- لجنة التعاون التقني، من أجل انقاذ القرار (جنيف: مكتب العمل الدولي، 2008).
- ليندة نصيب،"المجتمع المدني:الواقع والتحديات"،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 15 (2006).
- مجموعة آسيا والمحيط الهادي، "التأمل في المستقبل دور اليونيسكو:بعض القضايا والاتجاهات الرئيسية" (وثيقة نقاش من أجل: المشاورة العالمية بشأن مستقبل دور اليونسكو،2 ماي2006).

- مجموعة آسيا والمحيط الهادي، "التأمل في المستقبل دور اليونيسكو:بعض القضايا والاتجاهات الرئيسية" (وثيقة نقاش من أجل: المشاورة العالمية بشأن مستقبل دور اليونسكو،2 ماي2006).

- محمد الحناوي و نهال فريد مصطفى، مبادئ و اساسيات الاستثمار (الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2006).
- محمد حاجي، "استراتيجية الجماعات المحلية لنظام التمويل (حالة البلدية الجزائرية)"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية 16(2007).
- محمد زاهي المغيربي،" دور جديد للدولة والقطاع الخاص"، تم تصفح الموقع يوم: 3 فيفري 2009،
- محمد صالح قروم وإلياس بودعادة، "حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة – الواقع والمامول-" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الرابع حول: "اقتصاد البيئة وأقره على التنمية المستدامة"، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2008).
- محمد عابد الجابري،" اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"،مجلة المستقبل العربي 167(1993).

- محمد عاطف كشك، العدالة البيئية في مصر (القاهرة، دار مصر المحروسة،2002).

- محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية،(بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشرثف حول:القيم الحضارية في السنة النبوية ، الامانة العامة لندوة الحديث).

- محمد عثمان عبد المالي، تم تصفح الموقع: ماي 2020،(www.sjph.net.sd/filles/vol2i4p232pdf)

- محمد مرعي مرعي، دور الادارة الرشيدة للجكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والاليات، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية:الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، المحور : محمد ابراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر).

- محمد نصر عارف، مفهوم التنمية، تم تصفح الموقع يوم:20فيفري 2009.

- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، مجلد1، مقدمة عامة(بيروت:الدار العربية للعلوم-الاكاديمية العربية للعلوم،2006).

- مصطفى كيحل، دور المجتمع المدني في التأسيس للحكم الرشيد (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) .

- معروف هوشيار، الاستثمارات و الاسواق المالية (عمان: دار صفراء للنشر و التوزيع، 2003).

- معروف هوشيار، الاستثمارات و الاسواق المالية (عمان: دار صفراء للنشر و التوزيع، 2003).

- مفهوم التنمية المستدامة، تم تصفح الموقع يوم:26 فيفري 2009.

- منير صوالحية، المجتمع المدني والقوى السياسية في الجزائر: البنية والاهداف ، مجلة العلوم الجتماعية والانسانية 19 (2008).

- نادية عيشور، العقلانية الرشيدة في ضوء افلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة "(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجسات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 افريل2007) .

- ناهد عز الدين،"المسؤولية الاجتماعة لرجال الأعمال..... نماذج عالمية"، مجلة السياسة الدولية 174 (2008

- نبيل اسماعيل ابو شريحة، "التوعية البيئية والتنمية المستدامة"، في التنمية المستدامة والادارة المجتمعية: الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، المحرر: محمد ابراهيم التويجري (البحرين: المنظمة العربية للتنمية الادارية والجمعية العربية للادارة البيئية، بدون سنة نشر).

- نشرة الشبكة 12،"تعليق حول قمة الامم المتحدة والتقدم في تحقيق أهداف الالفية للتنمية"، تم تصفح الموقع: ماي 2020، ( www.ammd.org/newslatter/september/13.doc.)

- هويدا علي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اتفاق الخدمات الاجماعية، (بحث مقدم الى ندوة:"دولة الرفاهية الاجتماعية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية ،28-30 نوفمبر 2005).

- وشنان حكيمة ومنصوري سميرة، "الاجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة في دول العالم الثالث- الجزائر نموذجا-"، في مشكلات وقضايا المجتمع في عالم متغير، المحرر: علي قوادرية وآخرون (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

- ياسين بوجدرة، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: الحكم الراشد واستراتيجيات الغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007) .

- يسرى دعيس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الاثربولوجيا الايكولوجية، ج1 (الاسكندرية:البيطاس سنشر للنشر والتوزيع، 2006) .

المجتمع المدني ( abdelhafidh2007.maktoobblog.com/10433198/)
وصور علاقته بالدولة/k-75
(نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية، 2002)

Central.com/doc/power point.2.ppt.www.sartl
http//www.ahewar.org/debats/showLart.as ?aid=155536

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=interpage&=224
86
www.3poli.net/civilsociety/info/cs-roles-htm-62k-

- www.akhbar-libyaonline.com/index.php?option=com
comtent&task=view&id=23557&ltemid=1-42k
؟www.alsabahh.com/poper.php
(source=akbar&mlf=interpage.&sid=11449-17k)
؟www.beeati.tv/new/index.php
option=content&task=veiw&id=4805&ltemed=72-29k
-50 www.islamonlaire.net/iol-arbic/dowali-a/mafaheem-2asp
-ico- www.napcyr.org/dwnld-filles/trailing-materiols/ar/tm-env
sustainable,development-ar.pdf
www.p-traiing-c.com/articles/social-responsability.pdf
www.unep.org.bh/newsroom/pdf/(g)arabic%20imitiative%20w
ssd.arabic.doc

France harris ,global environmental issues ; johon wiley and -
sans utd england,2004 ,p268 .
najah elchamaa ,oxford university press, newyork, 2006 -

susan baker, john mccarmik,lbid -

susan baker,john mccarmik, sustainble -
devlopment :compartive understandings and repones, in
norman j.vig, Michael g.faure (eds), green giants
environmental

# فهـــــرس المحتويات:

**فهـــــرس المحتويات**:


**مقدمة** أ

**الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة** **9**

**المبحث الأول: مضامين المجتمع المدني** **9**

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني 9

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمجتمع المدنب 12

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني 17

**المبحث الثاني:مضامين المجتمع المدني** **21**

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 21

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتنمية المستدامة 24

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة 27

**خلاصة** **30**

**الفصل الثاني: دور منظومة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة**

**المبحث الأول: دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي والاجتماعي** 32

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي 32

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في المجال الاقتصادي 37

**المبحث الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص** **43**

المطلب الأول: الدولة كفاعل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة 43

المطلب الثاني: القطاع الخاص كشريك في تحقيق التنمية المستدامة 46

المطلب الثالث: التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص 52

**خلاصة** **60**

**الفصل الثالث:دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة**

**المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والتنمية المستدامة** **77**

المطلب الأول: واقع المجتمع المدني 77

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة 81

**المبحث الثاني: آليات تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة** **86**

المطلب الأول: تفعيل المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة 86

المطلب الثاني: آليات تفعيل التشابك بين المجتمع المدني والدولة والقطاع الخاص 90

**خلاصة** **93**

**خاتمة** **94**

**قائمة المراجع**

**ملخص مذكـرة ماستر :**

يتمحور موضوع هـذه الدراسة حول دور المجتمع المدني في حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة التي شغلت تفكير الكثير من العلماء و الكتاب، اذ هـذا الموضوع لم ينل حقه من الاهتمام و البحث بشكل كاف .

و مع تطور حياة الانسان ظهرت الحاجة الى اكتشاف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبت له ليستخدمها في اشباع حاجاته الظرورية ، كما ان علاقة الانسان مع البيئة تطورت بشكل كبير و سريع نتيجة التعامل معها ، و كلما تقدم الانسان ازداد ظهور المشاكل .

**الكلمات المفتاحـية :**

1) مجتمع مدنـي 2) تنمية مستدامة 3) حماية البيئة 4) الموارد الطبيعية

5)علاقة الانسان بالبيئة 6) حياة الانسان

**Abstract of the master thesis** :

The topic of this study revolves around the role of civil society in protecting the environment and achieving sustainable development, which has occupied the thinking of many scholars and writers, as this topic has not received its right from adequate attention and research. With the development of human life, the need arose to discover the importance of the natural resources that were endowed to him in order to use them to satisfy his necessary needs, and the human relationship with the environment developed greatly and rapidly as a result of dealing with it, and the more the person progressed, the more problems appeared.

1/ Civil Sosiety 2/ Sustainable 3/ Environmental 4/ Natural resource
5/ Man’s relationship with the environment 6/ Human life